

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية - أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الجامعة الإفريقية - أدرار

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية و ع التسيير
شعبة العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي .

الموضوع:

تقنيات السياسة النقدية في مواجهة تحديات الألفية الثالثة

* تحت إشراف الأستاذ:

- فودوا محمد

*من إعداد الطلبة:

? بوشنتوف عمر

? بن عمار جلول.

الموسم الجامعي: 2015-2016 م



الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين :

وانطلاقاً من قوله تعالى "ووصينا الإنسان بوالديه حسناً"

إننا لنزف أرقى الأهداءات إلى والداتنا العزيزتين اللتان كانتا

لنا عوناً على هذه الأجازات من خلال دعواتهن .

وامتثالاً لقوله تعالى "وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً"

إلى والدانا العزيزين اللهم ارحمهما ونور قبريهما .

إلى أسرتنا الكريمتين كل واحد باسمه .

إلى أساتذتنا وكل مؤطرينا ومشايخنا ومن له الحق علينا.

إلى أصدقاء الحر ، ومن وفقنا القدر لمعرفة طيلة رحلتنا العلمية .

من عمراى "خطيبته شريفة مولاى التهامى نختاى ، بن عمار جلول .

من جلول الى "أسامة، احمد، عدنان، مصطفى، عابد، صالح، عمر.....



تَشْكُرَاتُ

فِي الْبَحَايَةِ نَحْمَدُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى تَوْفِيقِهِ لَنَا لِإِمَامِ هَذَا الْعَمَلِ
الْمُتَوَاضِعِ، كَمَا نَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ الْجَزِيلِ لِأَسْتَاذِنَا الْمَوْفُوعِ الْأَسْتَاذِ الْفَاضِلِ
فُودُوا مُحَمَّدٍ، الَّذِي نَكُنُّ لَهُ احْتِرَامًا خَاصًّا، بِاعْتِرَافِنَا مِنْهُ بِفَضْلِهِ الْكَبِيرِ مِنْ
خِلَالِ إِشْرَافِهِ عَلَيَّ مَذْكُورَتَنَا وَالَّذِي كَانَ لَنَا نَعْمَ الْمَوْجِبِ وَالنَّاصِحِ بِحَايَةِ مِنْ
اخْتِيَارِ الْمَوْضُوعِ إِلَى حِينِ إِتْمَامِهِ .

إِلَى كَافَّةِ أَسَاتِذَتِنَا الْكِرَامِ وَمَشَايِخِنَا الَّذِينَ سَاهَمُوا فِي إِثْرَاءِ رِصِيدِنَا
الْمَعْرِفِيِّ عِبْرَ كَافَّةِ أَطْوَارِنَا التَّعْلِيمِيَّةِ وَخَاصَّةِ الْأَسَاتِذَةِ الْجَامِعِيِّينَ ضَمَّنَ
كَلِيَّةِ الْعُلُومِ الْأَقْتِصَادِيَّةِ، التَّسْيِيرِ وَالْعُلُومِ التَّجَارِيَّةِ بِالْجَمْعَةِ الْإِفْرِيْقِيَّةِ أَحْمَدَ
دِرَايَةَ بِإِدْرَارِ .

إِلَى كُلِّ مَنْ سَاعَدَنَا مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ مِنْ ظَاهِرٍ أَوْ مِنْ خَبِيرٍ
وَبِكَلِمَةِ طَيِّبَةٍ، فِي أَنْجَازِ هَذَا الْعَمَلِ. رَاجِينَ مِنَ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ أَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ
تَحْيِرِنَا .

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَتَّى يَرْضَى .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ إِذَا رَضِيَ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بَعْدَ الرِّضَا .

عَمْرُ وَجَلُولُ

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	منحنى بياني يوضح تراجع حصة استيراد الولايات المتحدة من النفط	36
2	منحنى بياني يوضح العلاقة العكسية بين قيمة الدولار وسعر النفط	37
3	منحنى يمثل حاجة السوق العالمي من النفط مقارنة بحجم إنتاج أوبك	38
4	أعمدة بيانية تبيّن نسب استخدام البترول في مجال إنتاج الكهرباء	42

أما فهرس الجداول يتضمن جدول واحد في الصفحة ص27 يوضح التدابير المتخذة من قبل بريطانيا وعدة دول لاحتواء أزمة الديون الأوروبية .



فهرس المحتويات



الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	كلمة الشكر
ا ب ج د	المقدمة العامة
-	الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية
8	مقدمة الفصل الأول
9	المبحث الأول: المبحث الاول: ماهية السياسة النقدية
9	تمهيد
10	المطلب الأول : المطلب الأول: مختلف التعاريف
12	المطلب الثاني: المطلب الثاني:أنواع السياسة النقدية وأهدافها.
14	المطلب الثالث : المطلب الثالث :مراحل تطور السياسة النقدية.
14	المبحث الثاني المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.
14	تمهيد
14	المطلب الأول : المطلب الأول:التعريف بأدوات السياسة النقدية
14	المطلب الثاني المطلب الثاني: الأدوات الكمية للسياسة النقدية
16	المطلب الثالث : المطلب الثالث :الأدوات النوعية للسياسة النقدية
	خلاصة المبحث الثاني
17	المبحث الثالث : المبحث الثالث: نظريات السياسة النقدية وتأثيرها في الاقتصاد
	تمهيد
17	المطلب الأول : المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والتحليل النيو

	كلاسيكي
18	المطلب الثاني : المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكنزي
19	المطلب الثالث : المطلب الثالث: السياسة النقدية عند الكنزيون الجدد والكلاسيك الجدد
21	خلاصة الفصل
-	الفصل الثاني :الأزمات الحديثة في الاقتصاد العالمي.
23	تمهيد
23	المبحث الاول:أزمة الرهن العقاري.
24	المطلب الاول: ماهية أزمة الرهن العقاري.
25	المطلب الثاني: مراحل أزمة الرهن العقاري.
26	المطلب الثالث: إجراءات الحدمن الازمة على الاقتصاد
	المبحث الثاني: أزمة الديون السيادية
29	المطلب الأول : ماهية أزمة الديون السيادية
29	المطلب الثاني : أبرز محطات أزمة الديون السيادية
32	المطلب الثالث : اثار أزمة الديون السيادية والحلول المنتهجة
34	المبحث الثالث : أزمة انهيار اسعار البترول
35	المطلب الأول : ماهية أزمة انخفاض أسعار البترول
39	المطلب الثاني : اسباب أزمة انهيار اسعار البترول
39	المطلب الثالث : آثار أزمة انهيار اسعار البترول على الجزائر
44	خلاصة الفصل
-	الفصل الثالث :تقنيات السياسة النقدية في مواجهة الازمات الاقتصادية

47	تمهيد.
	المبحث الاول : السياسة النقدية باستخدام الأدوات الكمية
48	المطلب الاول: استخدام سياسة معدل إعادة الخصم.
51	المطلب الثاني: استخدام سياسة السوق المفتوحة
53	المطلب الثالث : السياسة النقدية باستخدام سياسة الاحتياطي القانوني
-	المبحث الثاني : الأدوات الكيفية للسياسة النقدية
55	المطلب الاول :سياسة تأطير القروض
57	المطلب الثاني: سياسة انتقاء القروض
58	المطلب الثالث : الادوات الأخرى للسياسة النقدية
-	المبحث الثالث : تقييم استخدام تقنيات السياسة النقدية
59	المطلب الاول : تقييم الأدوات الكمية
60	المطلب الثاني : تقييم الأدوات الكيفية
63	المطلب الثالث : تقييم الأدوات الأخرى
62	خلاصة الفصل
63	الخاتمة
65	قائمة المراجع.
67	قائمة الجداول والاشكال

تمهيد :

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية نظراً للدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف المجتمع جنباً إلى جنب مع السياسات الأخرى، وتأتي أهميتها من تأثيرها الكبير على النظام الاقتصادي فأى اختلال في أداء النظام النقدي يلقى بظلاله على أداء النظام الاقتصادي لوظائفه من حيث معدلات النمو ومستوى الإنتاج والتشغيل وتوزيع الثروة والدخل الحقيقي.

ويعود استخدام مصطلح السياسة النقدية إلى القرن التاسع عشر، إلا أن الاهتمام به ودراسته بشكل أكثر تم خلال القرن العشرين إثر أزمة الكساد وعدم الاستقرار التي تعرضت لها البلدان الرأسمالية في ثلاثينيات القرن العشرين، وقد دار جدل اقتصادي كبير حول أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حين ينظر الاقتصاديون التقليديون (النقديون) إلى السياسة النقدية على أنها المسؤولة عن التوزيع الاقتصادي وتحقيق مستوى التشغيل الكامل في الاقتصاد، نجد أن الاقتصاديون الكنزيون يشككون في قدرة النقود والسياسة النقدية في تحقيق ذلك بمفردها، ويرون ضرورة استخدام السياسة المالية لتحفيز الطلب الكلي من أجل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل في الاقتصاد، نظراً لعجز السياسة النقدية عن تحقيق ذلك كونها تؤثر على المتغيرات الحقيقية للاقتصاد القومي بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على معدلات الفائدة التي تؤثر بدورها على الطلب الكلي، ويرى الكنزيون إن السياسة النقدية تصبح عديمة الفعالية عند المستويات المنخفضة لمعدلات الفائدة لذلك يؤمنون بأهمية دور السياسة المالية كوسيلة أساسية لتحريك النشاط الاقتصادي.

فانطلاقاً من ماسبق لاشك أن للسياسة النقدية دوراً هاماً في وقتنا الحالي وذلك ما تبرره مواقف السلطات النقدية وأساليبها في التعامل للحد أو الخروج من الأزمات الحديثة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهذا ما يدفعنا للعمل على إثبات ذلك وفقاً لما تتطلبه الدراسة النظرية للموضوع .

كما سنتناول في هذا الدراسة الإسهامات النظرية التي تناولت دور وأهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية وهذا بالتطرق إلى مختلف المفاهيم والأدوات إضافة إلى الأهداف والمراحل والنظريات المتحكمة في ذلك. إضافة إلى هذا دراسة التأثيرات على الأزمات الحديثة من خلال مختلف الأدوات المهمة للسياسة النقدية.

المقدمة العامة:

إشكالية الموضوع :

والآن بعد ما تم عرض موضوع البحث يمكن أن نبلور الإشكالية في صيغة الأسئلة التالية:
كيف يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية لمواجهة الأزمات الحديثة ؟

انطلاقاً من الإشكالية ولكي نوضح إطار الإحاطة بالموضوع يستوجب علينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

ن ما ماهية السياسة النقدية ؟

ن ما هي آليات السياسة النقدية الحديثة ؟

ن ما طبيعة الأزمات في بداية الألفية الثالثة؟

ن ما هي التقنيات الجديدة للسياسة النقدية في إطار مواجهة الأزمات؟

الفرضيات

وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات نرى أنها تمثل الإجابات الأكثر احتمالاً وهي:

§ يمكن أن تكون السياسة النقدية إحدى التدابير المتخذة من طرف الدولة.

§ باستخدام آليات السياسة النقدية يمكن معالجة العديد من الأزمات الحديثة .

§ السياسة النقدية هي مجموع العمليات و الآليات تقوم بها السلطات النقدية لمعالجة بعض التحديات.

أهمية الدراسة :

يعاني للعالم اليوم العديد من الأزمات والنكسات، ولذلك كان لزاما التفكير في مجموعة من الحلول والاقتراحات في سبيل معافاته من هذه من هذه النكسات، خاصة الأزمات الأخيرة والمتمثلة في أزمة الرهن العقاري، أزمة المديونية الأوروبية، وأزمة هبوط أسعار النفط الخاصة بالدول النفطية والجزائر تعتبر إحدى هذه الدول، ومن ضمن هذه الآليات المستعملة ما يعرف بأدوات السياسة النقدية، ولهذا سنحاول التركيز على هذه السياسة في موضوعنا هذا لإبراز مختلف الآليات المستعملة في خضم هذه السياسة من أجل معالجة مختلف الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي .

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز وتوضيح الإطار العلمي والمفاهيمي للسياسة النقدية
- تبيان مختلف الأزمات المعاصرة التي ألمت بالاقتصاد العالمي
- توضيح مختلف الآليات المستعملة في إطار السياسة النقدية لتجاوز مختلف الأزمات .

المقدمة العامة:

المناهج المستعملة:

أما فيما يخص المناهج المستخدم فهما المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لإبراز الأساليب التي تستخدمها السلطة النقدية في القيام بوظائفها في مجابهة الأزمات المالية بطريقة مرضية، حيث يساعدها في مواجهة المواقف والمشاكل وتحليلها لتشخيص وسائل العلاج الفعالة ومن ثم اتخاذ القرار الذي يساعده في تحقيق الإدارة المالية، وعلى ضوء ذلك تم التطرق إلى كل مفهوم أو معنى من المعاني التي تربط بين السياسة النقدية ومختلف الحلول المستخدمة في تخفيف الأزمات .

خطوات العمل : لقد قسمنا دراستنا هذه إلى ثلاثة فصول هي كالآتي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية و آلياتها.

الفصل الثاني: أزمات الألفية الثالثة وتأثيراتها على الاقتصاد.

الفصل الثالث : تقنيات السياسة النقدية في مواجهة الأزمات.

الخطة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية وآلياتها.

تمهيد.....
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.....
المطلب الأول: مختلف التعاريف.....
المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية وأهدافها.....
المطلب الثالث: مراحل تطور السياسة النقدية.....
المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.....
المطلب الأول: التعريف بأدوات السياسة النقدية.....
المطلب الثاني: الأدوات الكمية للسياسة النقدية.....
المطلب الثالث: الأدوات النوعية للسياسة النقدية.....
المبحث الثالث: نظريات السياسة النقدية وتأثيرها في الاقتصاد.....
المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والتحليل النيو كلاسيكي.....
المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكنزي.....
المطلب الثالث: السياسة النقدية عند الكنزيون الجدد والكلاسيك الجدد.....

خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني: الأزمات الحديثة في الاقتصاد العالمي.....

تمهيد.....
المبحث الأول: أزمة الرهن العقاري.....
المطلب الأول: ماهية أزمة الرهن العقاري.....
المطلب الثاني: مراحل أزمة الرهن العقاري.....
المطلب الثالث: إجراءات الحد من الأزمة على الاقتصاد.....
المبحث الثاني: أزمة الديون السيادية.....
المطلب الأول: ماهية أزمة الديون السيادية.....
المطلب الثاني: أبرز محطات أزمة الديون السيادية.....
المطلب الثالث: آثار أزمة الديون السيادية والحلول المنتهجة.....

.....المبحث الثالث : أزمة انهيار أسعار البترول.....
.....المطلب الأول : ماهية أزمة انخفاض أسعار البترول.....
.....المطلب الثاني : أسباب أزمة انهيار أسعار البترول.....
.....المطلب الثالث : آثار أزمة انهيار أسعار البترول على الجزائر.....
.....خلاصة الفصل.....
.....الفصل الثالث :تقنيات السياسة النقدية في مواجهة الازمات الاقتصادية.....
.....تمهيد.....
.....المبحث الأول : السياسة النقدية باستخدام الأدوات الكمية.....
.....المطلب الاول: استخدام سياسة معدل إعادة الخصم.....
.....المطلب الثاني: استخدام سياسة السوق المفتوحة.....
.....المطلب الثالث : السياسة النقدية باستخدام سياسة الاحتياطي القانوني.....
.....المبحث الثاني : الأدوات الكيفية للسياسة النقدية.....
.....المطلب الأول : سياسة تأطير القروض.....
.....المطلب الثاني : سياسة انتقاء القروض.....
.....المطلب الثالث : الأدوات الأخرى للسياسة النقدية.....
.....المبحث الثالث : تقييم استخدام تقنيات السياسة النقدية.....
.....المطلب الأول : تقييم الأدوات الكمية.....
.....المطلب الثاني : تقييم الأدوات الكيفية.....
.....المطلب الثالث : تقييم الأدوات الأخرى.....
.....خلاصة الفصل.....
.....الخاتمة.....

الفصل الأول

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

تمهيد :

كانت السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية المسيطرة في المجال الاقتصادي قبل الحرب العالمية الأولى باعتبارها أداة مهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال خاصية المرونة التامة للأجور والأسعار، وظلت تحظى بالاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين حتى حدوث الأزمة العالمية التي تعرضت لها اقتصاديات البلدان الرأسمالية حيث عانت خلالها من الكساد الكبير خلال الفترة (1929-1933) وإثر هذه الأزمة تزعزعت ثقة الكثير من الاقتصاديين في فعالية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التحكم في إدارة عرض النقود، مما أحدث تحولاً هاماً من السياسة النقدية إلى السياسة المالية كأداة هامة لتحقيق التوازن الاقتصادي الذي عجزت عن تحقيقه السياسة النقدية، وقد تبنى فكرة هذا التوجه الاقتصادي الإنجليزي (جون ماينارد كينز) الذي انتقد السياسة النقدية ورأى أن السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية قادرة على إحداث التوازن والقضاء على مشكلة الكساد من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي.

فانطلاقاً من مما سبق وبتخصيص دراستنا على جانب السياسة النقدية، يدفعنا الفضول العلمي إلى التساؤل إلى أي مدى نستطيع القول أن للسياسة النقدية دوراً هاماً في تحقيق التوازن الاقتصادي؟ واثراً ذلك سنتناول في هذا المبحث تعريف السياسة النقدية، مراحل تطورها، وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، إضافة إلى مختلف النظريات المتخذة بشأنها.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية..

1 - المفاهيم الضيقة للسياسة النقدية:

لقد تهمت مفاهيم السياسة النقدية وتطورت بتطور رّ وتخصص البنوك المركزية، لذلك سنحاول التركيز على بعض المفاهيم الشائعة ومن هذه المفاهيم نذكر:

أ- تعريف الباحث حسين بن هاني السياسة النقدية.

يعرف هذا الباحث السياسة النقدية على أنها:

"مجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة"¹ هذا التعريف يركز على تداول السيولة لكنه لا يحدد الأهداف.

ب- تعريف الدكتور احمد زهير شامية .

يقول الدكتوران السياسة النقدية :

"هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، مما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو لها الحكومة" فهو بهذا التعريف يركز على جانب محدد وهو الرقابة على الائتمان و لا يتضمن مفردات أخرى كالرقابة على الإصدار وغيرها.

ج - تعريف المفكر المصري عبد المطلب عبد الحميد :

يرى هذا المفكر أن السياسة النقدية هي:

"مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة"² فنرى أن هذا التعريف يركز على مفردات السياسة النقدية وآلية تطبيق إجراءاتها لكنه يهمل الأهداف والتي هي جوهر السياسة النقدية.

د- تعاريف أخرى للسياسة النقدية"

لقد عرفت السياسة النقدية بأنها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفع سعر الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار الاقتصادي .

كما عرفها البعض بأنها مجموعة لإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهداف معينة وآخرون يقولون : بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تطبقها السلطات المهمة على شؤون النقد والائتمان من خلال التأثير على كمية وسائل الدفع عن طريق إدارة حركة التوسع والانكماش في العرض النقدي بالقدر الذي يزيد من مستوى النشاط الاقتصادي .

¹ - علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى 2012، ص 450 .

² - نفس المرجع. ص 451

2- السياسة النقدية بالمفهوم الموسع:

انطلاقاً مما تقدم واستناداً للتعريف السابقة فإننا نرى ضرورة توسيع تعريف السياسة النقدية لكي يشمل على كافة العناصر والأهداف، وذلك كمايلي :

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقد، سعر الفائدة، أدوات الائتمان، سعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية ما "

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية وأهدافها.

1) أنواع السياسة النقدية:

إن تعدد السياسة النقدية إلى عدة أنواع من انكماشية إلى توسعية يتوقف على نوع وطبيعة المشكلة التي يراد حلها، وعليه فإن السياسة النقدية هي (1):

أ - السياسة النقدية التوسعية :

بموجب هذه السياسة يقوم البنك بزيادة عرض النقود، وذلك عن طريق تشجيع الائتمان، وزيادة حجم وسائل الدفع أكبر من الكمية المعروضة من السلع، هذا يؤدي إلى رفع حجم الاستثمارات الذي يترتب عند زيادة الإنتاج، وبالتالي تقليص نسبة البطالة في الاقتصاد.

ب - السياسة النقدية الانكماشية :

على خلاف النوع الأول، فإن هذه السياسة تستوجب من البنك المركزي تقليص كمية النقود المتداولة في الاقتصاد؛ لذلك فإنه يلجأ إلى رفع معدل الفائدة بهدف تقييد الائتمان، وبالتالي كبح التضخم.

ج - السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط :

هذه السياسة تتناسب الدول النامية بصفة خاصة، والتي يعتمد اقتصادها في الغالب على الزراعة الموسمية أو على التصدير المواد الأولية على الخارج، وعلى أثر هذه الخصائص فإن البنك المركزي يقوم بزيادة وسائل الدفع، عند بداية الزراعة بهدف تمويل المحصول، ويقلل من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، من خلال ذلك يحصر آثار التضخم.

(1) - ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة -دراسة حالة الجزائر-" (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2003/2002، ص 4.

(2) أهداف السياسة النقدية.

أ - الأهداف الأولية:

نظراً لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية استلزم الأمر تحديد أهداف عملية وهي متغيرات نقدية، يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها. إذاً فإن الأهداف العامة هي تلك المجموعة من المتغيرات الشديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية، وتتكون هذه الأهداف من مجموعتين (1):

مجاميع الاحتياطي: وتضم القاعدة النقدية، مجموع احتياطي البنوك، احتياطي الودائع الخاصة.

أسعار الفائدة: وهي سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر الفائدة على أدون الخزنة.

ومن خلال استخدام الأهداف الوسيطة والأولية، يمكن للبنك المركزي أن يقيم بسرعة ما إذا كانت السياسة تسير في الطريق الصحيح أملاً، بدلا من الانتظار لكي يرى النتيجة النهائية على العمالة أو مستوى الأسعار.

ب - الأهداف الوسيطة :

تعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

ü وجود علاقة مستقرة بينها وبين الأهداف النهائية.

ü إمكانية مراقبتها بما للسلطة النقدية من أهداف.

ü أن تكون سهلة القياس والتقييم.

ومن بين الأهداف الوسيطة التي تمارسها السلطات النقدية: المجمعات النقدية، سعر الصرف، وأسعار الفائدة (2).

٢ المجمعات النقدية والقروض وتنقسم إلى:

- **المجمعات النقدية:** ونعني بها عرض النقود، ويطلق عليها عرض النقود بالمعنى الواسع، ويرمز لها بـ

M وهي على عدة أنواع :

M1 : يعبر عن النقود المتداولة + الودائع تحت الطلب.

M2: تعبر عن M1 + حسابات الادخار على الدفاتر + حسابات التسمية الصناعية + حسابات

الادخار السكني.

(1) - أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية- مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، 1998، ص.217.

(2) - فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص.363.

M3: تعبر عن M2 + الحسابات لأجل + شهادات الإيداع التي يصدرها الوسطاء الماليون + الأسهم والحصص الصادرة من شركات الإشهار وصناديق التوظيف المشتركة + إجمالي التوظيفات النقدية بالعملة الأجنبية.

M4: تعبر عن M3 + أوراق الخزينة + سندات الخزينة.

- القروض: وهي على أنواع، فتضخم القرض الداخلي يشمل القروض البنكية للمقيمين بنوعها القطاع العام والقطاع الخاص، بالإضافة إلى القرض الداخلي، ويشمل مختلف التمويلات الداخلية، وأخيراً القرض الإجمالي الذي يشمل مختلف تمويلات الاقتصاد.

γ **معدلات الفائدة:** حسب المفهوم الكنزي فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة، ومن تم انخفاض تكلفة رأس المال، وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار، ويزيد من الطلب الكلي والإنتاج والعكس في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية، إلا أنه وخلال فترة السبعينات فقدت أسعار الفائدة مكانتها كهدف، وسيط أساسي للسياسة النقدية.

γ **أسعر الصرف:** تقوم السلطات النقدية بالتأثير في سعر الصرف، وذلك بتخفيضه أو رفعه من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، أي التحسين في ميزان المدفوعات فعندما تحقق الدولة فائضاً في معاملاتها الخارجية، فإن هذا يعني زيادة الطلب على عملتها الوطنية الذي ينتج عنه ارتفاع في أسعار السلع المحلية، وهو ما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة، وبالتالي تناقص الفائض في ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة تحقيق حجز في ميزان المدفوعات.

ج - الأهداف النهائية:

تسعى البنوك المركزية من خلال إدارتها للسياسة النقدية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي¹:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- التوازن الخارجي.

المطلب الثالث : مراحل تطور السياسة النقدية .

مرت السياسة النقدية بتطورات هامة انعكست تلك التطورات على أهمية ودور السياسة النقدية من مرحلة لأخرى وفيما يلي نوضح أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية .

المرحلة الأولى : اثر هذه المرحلة كانت السياسة النقدية تهدف إلى حماية العملة من التقلبات التي تؤثر على مستوى الأسعار من خلال التحكم في كمية وسائل الدفع، ثم تطور الأمر ليصبح الهدف منها تحقيق الاستقرار النقدي ودعم ومساندة السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 33

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي ظهرت فيها الأفكار الكنزوية اثر الأزمة العالمية حيث قلت كثيرا من قدرة السياسة النقدية في تحفيز الطلب الكلي والحفاظ على التوازن الاقتصادي، ورأت أن السياسة المالية هي الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي عاد الاهتمام فيها بالسياسة النقدية خلال الفترة (1951-1955) حيث تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تفلح في محاربة التضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها المتمثلة في الضرائب وتخفيض الإنفاق، لأن الحكومات بعد الحرب العالمية لم تستطيع تقليص الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه لايمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات لذلك أصبحت السياسة النقدية الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في كمية المعروض النقدي.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي اصطدم فيها النقاش بين السياسة المالية والسياسة النقدية من خلال أنصار السياستين والذي بدأ على يد الاقتصادي الأمريكي (ملتون فريدمان) والذي آمن هو ومجموعة معه بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى النقيض من ذلك ردى المليون أن السياسة المالية لديها التأثير الأقوى في إعادة الاقتصاد إلى مستوى التوازن وتحقيق الأهداف الاقتصادية، وتوالت الدراسات الاقتصادية التي تؤيد هذا الفريق أو ذاك حتى جاء فريق ثالث بزعمارة الاقتصادي الأمريكي (والتر هلر) الذي يؤمن بأهمية كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال المزج بين أدوات السياستين بالقدر المناسب لتحقيق الهدف المنشود. ويشار إلى أن اقتصاديو البنك وصندوق النقد الدوليين يعطون للسياسة النقدية الأولوية في البرامج الاقتصادية التي يوصون بها، إلا أنهم مع ذلك لا يهملون السياسة المالية ويرون أنها مهمة إلى جانب السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة¹.

المبحث الثاني: أدوات السياسة

- المطلب الأول: مفهوم أدوات السياسة النقدية

يقصد بأدوات السياسة النقدية مجموعة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي من اجل تنظيم وتوجيه الائتمان وفقا للموقف النقدي، من خلال تحكمه في حجم السيولة النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية ومن ثم التحكم في قدرة هذه البنوك على منح الائتمان وفقاً لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي يرمي البنك المركزي إلى تحقيقها، وتنقسم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي إلى ثلاثة أنواع أو أساليب نوضحها لاحقاً.

المطلب الثاني: الأدوات الكمية للسياسة النقدية :

أ. سياسة عملية السوق المفتوحة:

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق المال المتطور، وتقوم آلية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعاً أو مشترياً لسندات حكومية أو مالية

¹ محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية الطبعة الأولى. 2011 ص20

ف عندما يقوم لبنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي هذا إلى زيادة الاحتياطات النقدية، لدى المشتريين (عادة البنوك التجارية) الأمر الذي يعني زيادة قدرة هذه البنوك على منح القروض، وبالتالي زيادة العرض النقدي، وانخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل، ويؤدي قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية إلى عكس النتائج السابقة(1).

فعند وجود حالة تضخم أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، تسعى الحكومة إلى محاربة ذلك، ولعل أقصر الطرق هي تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب، وتقليل القدرة على الشراء، وعليه يتدخل البنك المركزي لبيع سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية تجعل تكلفة الفرصة البديلة للاستهلاك عالية، مما يحفز الجمهور على شراء تلك السندات، وهنا تقل النقود في أيدي الأفراد وفي البنوك، مما يقلل من حجم النقد من ناحية ويحد من آلية خلق النقود عبر آلية مضاعف عرض النقد المتداولة من ناحية أخرى، كما قد ينظر إليها بأنها عملية اقتراب داخلي، أو حقن للاقتصاد بكميات نقدية(2).

وتتميز عمليات السوق المفتوحة عن أدوات السياسة النقدية الأخرى كما يلي

ü تتم عمليات السوق المفتوحة في إطار من السيطرة الكاملة للبنك المركزي، تتميز عمليات السوق المفتوحة بالمرونة والدقة، حيث لا يوجد حد أدنى أو أقصى لهذه العمليات.

ü إمكانية تغييرها بسهولة، إلا أنه ورغم هذه الأهمية التي تتسم بها سياسة السوق المفتوحة، إلا أن لها حدوداً تتمثل في (3):

يعتمد نجاحها على مدى تطور سوق الأوراق المالية، ومدى احتفاظ البنوك التجارية بمستويات مستقرة نسبياً من السيولة، يؤدي قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية إلى زيادة المعروض منها، مما يكون له أثراً على أسعارها، إن العلاقة بين بيع وشراء الأصول من قبل البنك المركزي ومستوى النقد المتداول والسيولة لدى البنوك التجارية ليست بالضرورة قائمة.

ب. سياسة سعر إعادة الخصم :

سياسة سعر إعادة الخصم يعبر عن سعر الفائدة التي يمكن أن يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه، أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، وعادة ما يكون سعر الخصم أقل من سعر الفائدة الساري في السوق بحوالي ب 2%، حتى تستطيع البنوك التجارية تغطية مصاريفها الإدارية، وتحقيق هامش ربح معقول(4).

وتعد أداة إعادة الخصم من أقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية، فقد شاع استعمالها في القرن 19 وأوائل القرن 20، غير أنها أصبحت قليلة الأهمية في القرن الحالي(5) أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكنها تلخيصها في إطار السياسة التوسعية والانكماشية، ففي الحالة الأخيرة يرفع البنك

(1) - محمود يونس، كمال أمين الوصال، اقتصاديات: نقود وبنوك وأسواق مالية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص. 312.

(2) - خالد واصف الوزيني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص. 365.

(3) - عبد المجيد قدي، سابق ذكره، ص. 91.

(4) - مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص. 107.

(5) - هيثم الزغبي، حسين أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي. درا الفكر، عمان، 2000، ص. 193.

المركزي سعر إعادة الخصم، أي أنه سيقرض البنوك بأسعار مرتفعة، مما يقلل من قابلية ورغبة البنوك في الاقتراض، كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض، الأمر الذي يقلل الطلب على النقود، ويحدث العكس في حالة إتباع السياسة التوسعية.

إن سياسة سعر إعادة الخصم تأخذ قدراً من الفعالية في حالتين:

إذا ما اضطرت المصارف التجارية نتيجة لقلّة الاحتياطيات النقدية الموجودة لديها إلى اللجوء إلى البنك المركزي إلى خصم بعض ما لديها من أوراق، إن رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي لا يمكن أن يؤثر على التوسع في منح الائتمان من طرف البنوك التجارية ما دام أصحاب المشروعات مستعدون للاقتراض، والبنك التجاري يدرك بأن أصحاب المشروعات هم الذين يتحملون الزيادة المفروضة في سعر الخصم، واستمرارهم في الطلب على الائتمان بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، يعود إلى إمكانية تعويض ذلك من خلال رفع الإنتاجية أو أسعار السلع. وتتميز سياسة إعادة الخصم بالخصائص التالية:

هي تقنية من تقنيات السياسة النقدية التي يهدف البنك المركزي من خلالها إلى التأثير مباشرة على سعر السيولة البنكية، يبقى أن إعادة الخصم ليست عملية مرتبطة حتماً بالخصم؛ إذ يمكن أن تخص عمليات تسبيقات يقدمها البنك المركزي مقابل رهن سندات محفظة أوراق المؤسسات البنكية.

ج. سياسة الاحتياطي الإجمالي:

تنصب التشريعات الحديثة التي تنظم الائتمان على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي تمثل نسبة معينة من الودائع لديها، وهي النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وتمثل الحد الأدنى لما يجب تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودائعها، ويحق للبنوك التجارية استخدام الزائد من الودائع عن هذا الاحتياطي في مختلف أعمال البنك، كالقروض والاستثمارات وغيرها من مجالات استخدام ما لديه من موارد(1).

إن البنك المركزي يستخدم تقنية نسبة الاحتياطي القانوني (2):

يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في حالات الركود الاقتصادي، وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي، وتعزيز قدرته على خلق النقود الائتمانية؛ وبالتالي التمكن من الزيادة في قروضها للمشروعات، أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان فإنه يعمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطيات البنك التجاري مما يؤدي إلى التقليل من قدرته على خلق النقود الائتمانية.

وتعتبر هذه الأداة ذات تأثير سريع المفعول على احتياطي البنوك التجارية مقارنة بالأدوات الأخرى، حيث أن تأثيرها يشمل كل البنوك التجارية، سواء الصغيرة أو الكبيرة، إذ يخضع الكل للنسب المحددة من طرف البنك المركزي بغض النظر عن حجم ودائعها(3).

(1) - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص110.

(2) - ماجدة مدوخ، سابق ذكره، ص19.

(3) - هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، مرجع سابق، ص195.

إلا أن هذه السياسة تعاني من عيوب، من بينها نذكر: رغم حقيقة أن تغير بسيط في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني يؤدي إلى تغير ملموس في العرض النقدي إلا أن الصعوبات الإدارية التي قد تحيط أحيانا بهذه السياسة قد تحد من إمكانية استخدام هذه السياسة بالإضافة إلى عيب آخر هو أن رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني يخلق مشكلة نقص السيولة خاصة للبنوك التي لا يكون لديها أرصدة زائدة كافية.

المطلب الثالث: الأدوات النوعية للسياسة النقدية.

أ. سياسة تأطير القروض: وهي إجراء تنظيمي تقوم به أو بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسبة محددة خلال العام، ألا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، ففي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى(1). وتهدف هذه السياسة للحد من قدرة البنوك على منح الائتمان مباشرة.

ب. السياسة الائتمانية القروض: وتعني انتهاج البنك المركزي سياسة تعجل قراراته، تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني، فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال(2):

- إقرار معدل الخصم المفضل .
 - إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية .
 - قبول إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف .
 - إعطاء أو منح تمديد لمدة استحقاق القروض ومعدل الفائدة .
 - ج. الإقناع الأدبي: تقوم هذه السياسة على توجيه الذّصَح للبنوك، وذلك بعدم التوسع في منح القروض، خاصة القروض التي توجد للمضاربة، إذ لاحظ أن هناك خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع، ويأخذ هذا الإقناع أو التوجيه أشكال مختلفة منها:
 - إرسال مذكرات إلى البنوك بالإقناع عن قبول أوراق معينة .
 - عدم الإقراض لمشروعات معينة .
 - التحذير بعدم قبول إعادة خصم بعض الأوراق التجارية .
 - عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة .
- وتختلف فعالية هذه الوسيلة من دولة إلى أخرى، ومن حالة إلى أخرى، فهي تتوقف على عدد من الاعتبارات، أهمها السمعة والمكانة، ومدى علاقة البنك المركزي بالجهاز المصرفي، وتكرار الاتصال

(1) - عبد المجيد قدي، سابق ذكره ، ص.80.

(2) - صالح مفتاح، محاضرات في الاقتصاد النقدي. غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/2002 .

والاستشارات التي يقوم بها مع المصارف الأخرى، بالإضافة إلى مدى خبرة البنك المركزي المصرفية في كيفية تنظيم الائتمان في المجتمع، والإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.¹

المبحث الثالث: السياسة النقدية ودورها في النظريات الاقتصادية .

المطالب الأول : السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والنيو كلاسيكي.

وندرس هذا الجانب من خلال دراسة دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار التحليل النقدي

1 - السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي :

يؤكد أصحاب النظرية النقدية التقليدية على مبدئين أساسيين الأول المرنة التامة للأجور والأسعار والثاني الحيادية التامة للنقود، وهذان المبدآن لم يتركبا أي تأثيرات نقدية بين القطاعين النقدي والحقيقي جراء تغير كمية النقود وتحديدا في الأجل القصير، الأمر الذي جعل الهدف النهائي للسياسة النقدية في النظرية النقدية التقليدية يتركز في تحقيق الاستقرار النقدي، من خلال الحرص على توازن العرض النقدي في الاقتصاد بالاعتماد على آلية السوق المفتوحة المتمثلة في بيع وشراء السندات بما يؤدي إلى التحكم في العرض النقدي بالشكل الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي والتشغيل الكامل.²

2 - السياسة النقدية في التحليل النيوكلاسيكي: ادخل فريدمان تحسينا على النظرية النقدية التقليدية

انطلاقا من كونه فرق بين الزمن الطويل والزمن القصير من حيث تأثير السياسة النقدية، حيث بين أن السياسة النقدية قد يكون لها تأثير على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإنه لاتأثير لها على النشاط الاقتصادي وان التأثير الأساسي لها يكون على المستوى العام للأسعار والمتغيرات النقدية الأخرى، ومن حيث العلاقة بين القطاع النقدي والحققي فيقف (فريدمان) مع الرواد الأوائل بان العلاقة تتم بشكل مباشر من القطاع النقدي إلى القطاع الحقيقي، وقد أوضح فريدمان أن السلطات النقدية سوف تنتهج سياسة نقدية توسعية إذا كانت تستهدف تخفيض معدل البطالة عن المعدل الطبيعي لان زيادة العرض النقدي في البداية يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل الحقيقي وتكون الأسعار مستقرة لبعض الوقت، إلا أن أسعار المنتجات تستجيب لزيادة الطلب الناتج عن ارتفاع الدخل بزيادة أسعار المنتجات بشكل أسرع من عوامل الإنتاج، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين فيدفعهم ذلك إلى طلب أجور نقدية اعلي لتفادي ارتفاع الأسعار، فينخفض بالتالي الطلب على العمال فيصبح معدل البطالة في السوق اقل من المعدل الطبيعي، وبذلك فإن هناك علاقة تبادل بين التضخم والبطالة ومن ثم مستوى الناتج الحقيقي، وهو ما يوضح أن التغيرات في السياسة النقدية (حجم العرض النقدي) لها تأثير على مستوى الدخل النقدي والحقيقي والأسعار في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فيقتصر تأثيرها على مستوى الأسعار ومن ثم على الدخل الحقيقي.³

1 - ماجدة مدوخ مرجع سابق ذكره ص 21

2 - محمد ضيف الطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية ، الطبعة 2011، ص 67

3 - نفس المرجع السابق ص 68

المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكنزي.

ونتطرق في دراستنا لهذا المطلب إلى الدور السياسي النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى تحقيق التنمية

1- دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في التحليل الكنزي .

يرى أصحاب هذه المدرسة أن النظام الاقتصادي غير مستقر بعكس الكلاسيكيين (النقدية)، لذلك فهم يرون أن التدخل الحكومي ضروريا، كما أنهم لا يؤيدون ما يذهب إليه النقديون من أن النقود هي العامل الرئيسي والمتسبب في حدوث التضخم بل يرون أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع الأسعار، ومن حيث العلاقة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي فهم يرون أنها علاقة غير مباشرة على عكس النقديين حيث يتم الاتصال بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي من خلال جدول الكفاية الحدية للاستثمار والتي ترجع الإنفاق الاستثماري إلى مستوى سعر الفائدة .

وليس معنى ذلك أن النقود غير هامة لدى الكنزيين فهي المحددة للدخل إلا أن (كينز) يرى أن الأثر الأساسي لتغيرات عرض النقد يكمن في النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الدخل بشكل سيولة والتي تتأثر بعدة عوامل أهمها سعر الفائدة حيث يقوم الأفراد بتغيير محفظتهم المالية من خلال نظريات تفضيل السيولة وبذلك فإن النظرية الكنزوية ترى أن السياسة النقدية ليست كافية لوحدها لتحقيق الاستقرار النقدي وان السياسة المالية النشطة مطلوبة لتحقيق ذلك بسبب السلوك الغير مستقر للعوامل غير النقدية والتي تعتبر هامة في تحديد الطلب الكلي .

2- دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في التحليل الكنزي .

ومن حيث الدور التنموي للسياسة النقدية فإن التحليل الكنزي لا يشترط المدخرات المسبقة كشرط أساسي لعملية التنمية كما يرى الكلاسيك بل يرى أن الاستثمار يعتبر العنصر الأساسي في عملية التنمية وبذلك فإن السياسة النقدية في التحليل الكنزي تعمل على خفض سعر الفائدة السائدة مقارنة بالمعدل الاسمي للمردود على الاستثمار مما يشجع المستثمرين في التوسع في الإنفاق الاستثماري على منتجاتهم وبذلك فإن السياسة النقدية تساهم في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تغيرات سعر الفائدة حيث يرى (كينز) ضرورة تخفيضه ليسهل توفير الأموال بكلفة منخفضة مما يشجع المستثمرين ويحثهم على الاستثمار ومن ثم دفع عملية النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: السياسة النقدية عند الكنزيون والكلاسيكيون الجدد.

1- السياسة النقدية عند الكنزيون الجدد.

يتميز الفكر الكنزي الجديد عن سابقه بميزتين أساسيتين هما:

أ- التمييز بين تحديد الأجور في أسواق العمل وتحديد الأسعار في أسواق السلع وقد أيد النموذج الكنزري الجديد فرض جمود الأجور الذي افترضه النموذج الأصلي إلا أنه اختلف عنه في وضع نظرية يشرح فيها أسباب ذلك الجمود .

ب- التمييز بين الجمود النقدي والحقيقي حيث يرى الكنزريون الجدد أن فجوة الأجور أو الأسعار إنما هي نتيجة لعوامل تجعل موائمة الأسعار مكلفة مثل تكاليف قائمة الأسعار وتجاوز العقود الغير متوافقة التي تحد من مرونة كل من الأجور والأسعار وهذه العوامل تفسر الجمود النقدي للأجور والأسعار .

وقد ركز الكنزريون الجدد في تحليلهم على الجانب المالي بعكس الكلاسيكيين الذين ركزوا على الجانب النقدي منطلقين في ذلك من أن الفرد لديه محفظة مالية متنوعة وفقا لتفضيلاته للعائد والمخاطر، حيث يتنازل الفرد عن الأمان مقابل زيادة العائد، و النقود حسب رأيهم هي أصل من بين عدة أصول وتغيرات في كميات هذه الأصول يؤدي إلى تغيرات في مكونات المحفظة، ومن هنا يشعر الكنزريون الجدد أن الطلب على النقود غير مستقر، فزيادة عرض النقد تجعل محفظة الأفراد في حالة غير متوازنة، لان انخفاض سعر الفائدة يؤثر على النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الأصول المالية، ويصبح العائد من رأس المال العيني أعلى من العائد على السندات، مما يجعل الأفراد يميلون إلى زيادة عدد الوحدات من الأصول المالية، الأمر الذي يتطلب بعض الوقت والمزيد من الاستثمارات الجديدة، وهذا يمثل عملية الانتقال من القطاع النقدي إلى القطاع العيني .

2- السياسة النقدية عند الكلاسيكيين الجدد.

يرتكز النموذج الكلاسيكي الجديد على الفروض التالية :

إن الأفراد لديهم توقعات رشيدة اتجاه السياسات التي تنتهجها السلطات .

إن الأجور والأسعار ذات مرونة تامة بالنسبة للتغيرات المتوقعة في مستوى الأسعار.¹

لقد أوضح (سارجنت) من خلال النموذج الذي اعتمد عليه في توضيح اثر التوقعات الرشيدة على الناتج ومستوى التوظيف إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار بسبب زيادة العرض النقدي ينتج عنه رفع فوري لمنحنى العرض الكلي، إذا كان هذا الارتفاع متوقعا من قبل الأفراد وتحقق فعليا، وهو ما يبطل اثر السياسات، فالسياسة النقدية التوسعية المفاجئة من قبل السلطات النقدية الهادفة إلى زيادة مستوى الناتج وتخفيض معدل البطالة تحقق الهدف المنشود بالفعل في حال عدم توقع الأفراد للزيادة المفاجئة في العرض النقدي، أما في حال توقع الأفراد تلك الزيادة التوسعية فإن السياسة النقدية ستكون عديمة الجدوى في زيادة الإنتاج وتخفيض البطالة وسيقتصر دورها على ارتفاع الأسعار .

وبذلك فإن فعالية السياسة النقدية تتوقف على دقة التوقعات الرشيدة للأفراد من عدمها حول السياسات المتبعة، فبالنسبة لدور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية مثلا نجد أن التحليل الكلاسيكي قد ركز على الادخار كشرط مسبق لعملية التنمية في حين ركز التحليل الكنزري على الاستثمار، أما أصحاب النظرية الحديثة فقد اعتبروا انه من الخطاء التركيز على احد المتغيرين دون الآخر، إذ لا يمكن الاستمرار في النشاط الاستثماري وتحقيق التراكم الرأسمالي دون أن يكون هناك ادخار يكرس لأغراض الاستثمار الضروري لتحقيق

¹ - محمد ضيف الطابري، مرجع سابق ص 71 الطبعة 2011

النمو، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالادخار والاستثمار على حد سواء كونهما يلعبان دوراً حاسماً في عملية التنمية.¹

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل المخصص لدراسة ماهية السياسة النقدية أدواتها، ونظرياتها استخلصنا النتائج التالية

انطلاقاً من تباين المفاهيم والنظريات إضافة إلى الأهداف والمراحل للسياسة النقدية، فإن الاختلاف في كون أن للنقد دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يبدو نتيجة حتمية، إلا أن ذلك لا يحسب عن جهة دون الأخرى، فنحن بدراستنا هذه لا نعارض المدارس الاقتصادية، ولكن ندعم فكرة المدرسة الكنزوية في استخدام النقد كعنصر تدخل هام في الاقتصاد ويؤثر على المتغيرات الاقتصادية.

كما أن نجاح أو فشل السياسة النقدية لا يمكن أن يقرر مدى نجاحها في دورة اقتصادية ما، فاختلاف الظروف الاقتصادية في ظل التطورات الحديثة يفرض علينا اختلاف الأدوات والوسائل، وبذلك نتضح لنا فكرة الكلاسيكيون الجدد الرامية إلى رفض سياسة الحيادية النقدية ونرى أن تبني فكرة التدخل والتدخل المستمر من طرف السلطة النقدية يعد ضرورة حتمية في ظل الصارف الآلي والنقود الإلكترونية.

¹ - محمد ضيف الطابري، مرجع سابق ص 73

الفصل الثاني

المبحث الأول: ابرز الأزمات الحديثة.

مقدمة عامة: أمسى تكرر وتعدد الأزمات المالية خلال حقبة التسعينات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية كانت حادة وخطيرة وهددت الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول المعنية، إضافة إلى انتشار آثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولا أخرى، كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده تلك الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية، كما أن وتيرة تلك الأزمات تكرررت وتلاحقت عالميا فشملت دول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية، ومن ناحية أخرى فإن آثار الأزمات المالية في دول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية كانت مكلفة خصوصا مع تزايد أهمية الاقتصاديات النامية في حركة التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال، و لازال الاقتصاد العالمي يعاني من آثار أزمتهن ماليتين حديثتين هما أزمة الرهن العقاري وأزمة الديون السيادية الأوروبية اللتان كانتا في سنة 2008 وسنة 2010 على التوالي، وكذلك تعاني حاليا اقتصاديات الدول المصدرة للنفط من أزمة حادة والمتمثلة في الانهيار الحاد لأسعار النفط، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على هذه الأزمات .

المطلب الأول:

أ / ماهية الأزمة المالية العالمية

تعرض الاقتصاد الأمريكي سنة 2007 إلى أزمة مالية حادة والمعروفة بأزمة الرهن العقاري والتي انتقلت عدواها إلى الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم حيث أصبح من الصعب إدارتها والتحكم فيها وهي أزمة شاملة وليست جزئية لا تطال قطاع العقارات فقط بل أثرت على الاستهلاك الفردي الذي يشكل عصب للاقتصاد الأمريكي وهو الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدلات النمو .

ويعود السبب المباشر لازمة الرهن العقاري القانون الذي وضعه الرئيس بوش الابن عام 2004م عندما أعلن عن طريق وزارة الإعمار تسهيلات تسمح للأفراد من ذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى بان يشتروا عقارا دون أن يدفعوا دفعة أولى ودون أي تدقيق في أهلية هؤلاء الأفراد ومقدرتهم على تحمل مسؤولية امتلاك العقار، فكان الإقبال كبيرا من طرف الأمريكيون أفرادا وشركات على هاته العقارات بغرض السكن والاستثمار وحتى من اجل المضاربة وهذا ما أدى بهذه الأسواق إلى الارتفاع بشكل كبير دون وجود غطاء حقيقي يبرر هذا الارتفاع فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار بعض العقارات من 200 ألف دولار إلى 600 ألف دولار خلال سنتين فقط ¹ .

¹ علي عبد الفتاح ابو شرار، الأزمة المالية العالمية الراهنة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، سنة 2011، ص38

المطلب الأول: ماهية أزمة الرهن العقاري.

تعريف الأزمة المالية العالمية وخصائصها:

تعرف على أنها "انهيار حاد في أسعار الأصول المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى لإفلاس العديد من المصارف والمؤسسات المالية وانخفاض أسعار العقارات وتراجع حجم الإنتاج وزيادة معدلات البطالة"

إن هذا التعريف يوضح بشكل مختصر خصوصية الأزمة الأمريكية التي أطلق عليها أزمة الرهن العقاري، واستناداً لذلك يمكن تحديد خصائص هذه الأزمة كمايلي:

ü انهيار حاد في أسعار الأصول المالية: لقد تجاوز الانهيار معدل 10% ووصل إلى 45%

في أكثرية الدول وهذا يعني أنها أزمة قوية قد اقتربت من أزمة الكساد الكبير 1929.

ü ظهور الأزمة نتيجة التوسع الكبير في حجم الإقراض الأمر الذي زاد حجم السيولة وأدى

لارتفاع الأسعار أكثر من مستواها الطبيعي حيث بلغت في بورصة نيويورك إلى 259% .

ü إفلاس العديد من المصارف وخاصة بنك ليمان في بداية الأزمة، كما تبعته مصارف أخرى والعديد من شركات التأمين.

ü تراجع أسعار العقارات بمعدلات وصلت 1200% ويعود ذلك للقروض الكبيرة التي منحها

المضاربي العقاريين وتورقيها من طرف المصارف ومن ثم انعدام التسديد من المقترضين.

ü تراجع الإنتاج الحقيقي بحدود 30% مما عمل على ارتفاع معدلات البطالة.

كما يمكن توضيح ملامح هذه الأزمة في أن المؤسسات المالية قدمت قروضا بمبالغ كبيرة من اجل شراء منازل، ثم قامت البنوك الاستثمارية باقتراض مليارات الدولارات من بنوك أخرى قصد شراء العديد من هذه القروض العقارية ثم عملت على توريق هذه القروض أي جعلها أوراق مالية قابلة للتداول في البورصة ثم قامت بعد ذلك بتجميع هذه الأوراق المالية المدعومة برهانات عقارية في ما يسمى بـCDO وهي عبارة عن تجميع هذه الأوراق المالية وبيعها لبنوك استثمارية أخرى وصناديق استثمار ومستثمرين من جميع أنحاء العالم، وهي تباع أصلا على شكل شرائح متفاوتة المخاطر، وبطبيعة الحال فان البنوك الاستثمارية قد باعت هذه الأوراق المالية بأسعار أعلى بكثير من سعر الشراء ثم قامت بسداد الديون وعمل ربح عالي جدا، ثم قام بعد ذلك المشترون بالتأمين على هذه الأوراق عن طريق ما يسمى بـCDS، وهكذا دخلت شركات التأمين في هذه الفقاعة أيضا لكن عندما بدأ نوي الدخل المحدود بالإعسار قامت البنوك بأخذ المنازل لبيعها والتي تجاوزت المليونين وستة مئة ألف سكن وهو ما خلق عرض للمنازل أعلى من الطلب، فهوت أسعار المنازل وفي بداية عام 2008 بدأ واضحا أن شيء ما سيصيب وول سترتبت، وفي مارس من نفس السنة كان بنك الاستثمار بير ستيرنز علي شفا الهاوية فقام البنك العملاق جي بي مورغان بشراء المصرف المنكوب ب دولارين للسهم رغم أن سعر السهم كان ثلاثين دولارا في البورصة وفي صيف عام 2008، وكان كل الناس

ينظرون لليمان براذرز علي انه سيأتي تاليا و بالفعل أعلن ليمان إفلاسه في سبتمبر 2008 وهو ما جعل الحكومة الأمريكية تدخل لإنقاذ كبريات المصارف وشركات المال الأمريكية على غرار سيتي غروب وغيرها.

المطلب الثاني: أبرز مراحل الأزمة المالية منذ اندلاعها:

يمكن إيجاز أهم مراحل الأزمة المالية في مايلي:

- فبراير 2007: عدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد هذا التراكم في الولايات المتحدة سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
- سبتمبر 2007: البورصات تدهورت أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة.
- من أكتوبر إلى ديسمبر 2007 عدة مصارف كبرى أعلنت انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- يناير 2008: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة ليصل إلى 3.50 %، كإجراء استثنائي ثم جرى التخفيض تدريجياً إلى 2 % .
- 7 أيلول 2008: الحكومة البريطانية أمتت بنك "نورذرن روك"
- مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق القروض.
- مارس 2008: "جي بي مورغان تشيز" أعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.
- 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري: "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار .
- 15 سبتمبر 2008: اعترف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك "ميريل لينش". كما انفتحت عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- 16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79 % من رأسمالها.
- 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية واصلت تدهورها والقروض تضعف في النظام المالي و المصارف المركزية كثفت من العمليات الإلزامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني "لويد تي أس بي" اشترى منافسه "أتش بي أو أس" المهتد بالإفلاس
- السلطات الأمريكية أعلنت أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير

القابلة للبيع.

- 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش وجه نداء من أجل التكهوفور^أ بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة .
- 23 سبتمبر 2008 الأزمة المالية طغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. أما الأسواق المالية ضاعفت قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.
- 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة. بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛ وفي الولايات المتحدة اشترى بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.
- 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، بينما أوروبا جرى تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تأمين بنك "براد فورد وبينغلي".
- 29 سبتمبر 2008 : مجلس النواب الأمريكي رفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت انهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.
- أعلن بنك "سيتي غروب" الأمريكي أنه تلتزم بمساعدة بنك "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.
- 1 نوفمبر 2008 : مجلس الشيوخ الأمريكي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة¹.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة للحد من الأزمة :

تجلت مختلف الإجراءات الرامية للحد من الأزمة المالية 2008 في مايلي:

أبدى مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي استعداداه لشراء كمية كبيرة من الديون قصيرة الأجل للشركات بغرض زيادة السيولة بين يدي هذه الشركات، كما انه في نهاية سنة 2008م أبدى استعداداه لشراء سندات الخزينة وذلك من اجل السوق التي أصيبت بالشلل .

كما قامت الحكومة الأمريكية بالتعامل مع حالات التعثر والإفلاس في المؤسسات والأسواق المالية بتأميمها ولكن لم نسمع من طرف الحكومة أو أجهزتها الإعلامية مصطلح تأمين وكنا نسمع مصطلحات أخرى مثل استحواذ وغيرها من المصطلحات وذلك من باب المراوغة أو المكابرة لأن مصطلح تأمين مرتبط بالقاموس الاشتراك .

سعت الخزينة الأمريكية لإعادة تنشيط النظام المالي الأمريكي الذي كان يقف على حافة الانهيار التام وذلك بوضع خطة إنقاذ بقيمة 800 مليار دولار صادق عليها الكونغرس في 3 أكتوبر من سنة 2008، وقد حدا حدو هذه الخطوة العديد من الدول من اليابان إلى بلجيكا وحتى أسواق آسيا وأمريكا الجنوبية

وقع الرئيس أوباما في سنة 2009 على رزمة من التحفيزات قيمتها 787 مليار دولار مع تحديد مجالات إنفاقها والمتمثلة في إصلاح الطرق وبناء مشاريع للسكك الحديدية وتوسيع البنى التحتية وخصص جزء منها

¹ ماجدة مدوخ مرجع سابق ذكره ص65

على الخدمات الاجتماعية وتخفيضات ضريبية، وكان الهدف من هذا كله عودة الاقتصاد الأمريكي إلى النمو حيث كان يواجه ركودا عميقا، وفي نفس الوقت تمت الموافقة في ولاية كاليفورنيا الأمريكية على موازنة جديدة تهدف إلى سد العجز في الولاية الأغنى والأكثر عدد للسكان حيث بلغت قيمت الموازنة 42 مليار دولار والمتضمنة خفضا للنفقات وإجراءات لزيادة الواردات منها زيادة الضرائب.¹

وكما ذكرنا سابقا لم يكن الاقتصاد الأمريكي وحده المتضرر من الأزمة بل تخطت الحدود الأمريكية لتصل بالطبع لأوروبا وكذا أغلب دول العالم ويعتبر الاقتصاد الإنجليزي أكثر الاقتصاديات الأوربية تأثرا نظرا لعاملين أساسيين هما أن إنجلترا تعتبر احد أقوى مراكز الخدمات المالية في العالم اما السبب الثاني هو العلاقات القوية والثيقة التي تربط إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية .

¹ سناد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي، أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، سنة 1979، ص65

والجدول رقم (1) يوضح التدابير المتخذة من قبل بريطانيا وعدة دول لاحتواء الأزمة: 1

الدولة	مبلغ الخطة	التدابير المعتمدة
بريطانيا	641 مليار يورو	صندوق رسملة البنوك إلى غاية 47 مليار يورو ويمكن للدولة أن تملك 60% من رأس مال البنك الذي رفعت رأسماله. ضمان القروض مابين البنوك ب 321 مليار يورو. سيولة بمبلغ 256 مليار يورو.
ألمانيا	480 مليار يورو	صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 80 مليار يورو. ضمان القروض مابين البنوك بمبلغ 400 مليار يورو.
فرنسا	360 مليار يورو	صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 40 مليار يورو. ضمان القروض مابين البنوك الى غاية 320 مليار يورو. يطبق هذا الضمان على القروض المتعاقد عليها قبل ديسمبر 2009 لمدة تصل إلى خمسة أعوام
هولندا	220 مليار يورو	صندوق إعادة رسملة البنوك وكذا ضخ السيولة ب 20 مليار يورو. ضمان القروض مابين البنوك ب 200 مليار يورو.
إسبانيا	100 مليار يورو	ضمان القروض مابين البنوك ب 100 مليار يورو وعدم وجود لرسملة بنكية.
ايطاليا	100 مليار يورو	تلتزم الحكومة بإنفاق ما هو ضروري لمساعدة بنوكها وضمان إستقرار النظام المالي.
البرتغال	20 مليار يورو	ضمان القروض مابين البنوك ويستخدم المبلغ كذلك لضخ السيولة
المجموع	1920 مليار يورو	

المصدر: صندوق النقد الدولي

لقد اجمع العديد من الباحثون والمحليلين الاقتصاديين على أن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 هي الأسوأ منذ أزمة الكساد في ثلاثينيات القرن الماضي، وأن أسبابها تعود إلى طبيعة النظام الرأسمالي والذي يعتمد في جني الأرباح الخيالية على المضاربة فقد نشرت إحصائية² تفيد أن قيمة الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية العالمية في وقت ما بلغت 40 ضعفا من قيمة الأصول العينية العالمية، ولذلك وبالرغم من كل

¹ Le détail des plans de sauvetage nationaux <http://www.challenges14.10>

² علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 186

القرارات والإجراءات المتخذ سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ولعدة سنوات من أجل معالجة هذه الأزمة إلا أن هذه الإجراءات لم توفق بشكل كبير في كبح جماح الأزمة ولا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من بعض تبعاتها إلى يومنا هذا.

المبحث الثاني: أزمة المديونية الأوروبية.

المطلب الأول: التعريف بأزمة المديونية الأوروبية :

بدأت تلك الأزمة في اليونان منذ مطلع عام 2009، ثم تسربت إلى إيرلندا والبرتغال، وبعدها عمت تداعياتها كل من إسبانيا وإيطاليا، وكان الحديث آنذاك عن صدور تقارير دولية مفادها انخفاض مستوى التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية، الذي يعني احتمال تعرض هذه الدولة إلى العجز عن سداد ديونها والتي تجاوزت 14,3 تريليون دولار، وكان انعكاس ذلك واضحا على البورصات الدولية التي هوت أسعارها بمستويات عالية في تلك الفترة، نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على السندات الحكومية لتلك الدول، بسبب تخوف المستثمرين من عجز حكومات الدول المصدرة لتلك السندات عن الوفاء بقيمتها عند الاستحقاق. ولعل أبرز الصعوبات التي تعترض تطبيق الإجراءات التي من شأنها احتواء الأزمة هو التناقض فيما بين ما تقتضيه مصلحة اقتصاديات تلك الدول من ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في سبيل إنعاش الاقتصاد الوطني، والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل للنسب المتزايدة من البطالة في تلك الدول، وبين ما تتطلبه معالجة أزمة الديون الحالية من ضرورة التوجه نحو تطبيق النقيض في الإنفاق وزيادة الضرائب التي سوف تنعكس لا محالة في اضطرار تلك الدول إلى تقليص الإنفاق على الجوانب الأساسية لحياة شعوبها، لا سيما أصحاب الدخل المتوسطة، والدخول القليلة، والفقراء، كتجميد الرواتب، وتقليص نفقات التعليم، والرعاية الاجتماعية، والحقوق التقاعدية، وغيرها من النفقات العامة ذات التأثير المباشر على رفاهية تلك الشعوب.

المطلب الثاني: ابرز محطات الأزمة¹

بدأت أزمة المديونية الأوروبية في اليونان ثم انتقلت إلى عديد من الدول الأوروبية ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

1. أزمة الديون في اليونان :

لم تكن أزمة الديون السيادية حديثة بالنسبة للاقتصاد اليوناني ذلك أن الاقتصاد اليوناني ظل يعاني من آثار الأزمة المالية لعام 2008 التي تسببت في تعثر قطاع الخدمات الذي كان يشكل 75% من الناتج المحلي الإجمالي، وبخاصة قطاع السياحة الذي تعرض إلى الشلل من جراء تلك الأزمة، هذا إلى جانب ظواهر الفوضى والفساد الاقتصادي التي توسعت في الاقتصاد اليوناني، إضافة إلى عوامل كثيرة أخرى كانت وراء الأزمة اليونانية كالارتباط بسعر صرف الأورو الذي لم يكن ملائما للصادرات اليونانية، وقيام البنوك اليونانية

¹ محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، ترجمة أمين شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، طبعة 1995، ص113.

بتقديم القروض الضخمة لدول البلقان، وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي كانت دولة اليونان تعاني منها منذ أمد بعيد.

وقد كانت اليونان طيلة عدة السنوات تنتشر على حجم ديونها وما وصل إليه حجم العجز في موازاناتها المالية لأسباب تتعلق بشروط علاقتها بالاتحاد الأوروبي، لكنها اضطرت في نهاية الأمر إلى الكشف عما تعانيه من عجز في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها حينما بلغ حجم تلك الديون 300 مليار يورو في عام 2009 متجاوزا حجم ناتجها المحلي الإجمالي الذي قدر في تلك السنة بـ 250 مليار دولار، وحينما بلغت نسبة العجز في موازنتها المالية 12% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن النسبة حسب قواعد الاتحاد الأوروبي ينبغي أن لا تتجاوز 4%.

وحينما أصبحت عاجزة عن الحصول على المزيد من الديون للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الآخرين وهو ما كان يهددها بالإفلاس، لجأت حكومة اليونان لمعالجة تلك المشكلة إلى خصخصة بعض الشركات الحكومية وبيع عدد من الجزر التي كانت تمتلكها، إلا أن تلك الإجراءات لم تفلح في معالجة الأزمة، ولم يبق أمامها من وسيلة لإنقاذها من الإفلاس سوى اللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي لمساعدتها في تقديم القروض، ولعلم دول الاتحاد الأوروبي بخطورة الأمر على وضع الأورو، وتهديد وحدة الاتحاد الأوروبي بشكل عام، سارعت تلك الدول إلى تقديم قرض إلى اليونان في أيار 2010 بمبلغ 110 مليار يورو لمساعدتها في معالجة مشكلة الديون المتركمة عليها وتجنب تعرضها للإفلاس، وقد اقترن هذا القرض بشروط قاسية في تطبيق التقشف كوسيلة للحد من عجز الموازنة المالية، ومن أبرز خطوات التقشف المطبقة القيام بزيادة الضرائب على القيمة المضافة وعلى السلع الكمالية والسلع الغذائية، وإجراء التخفيض الحاد في مستويات الأجور، وتقليص الصرف على مجالات الضمان الاجتماعي والصحة والتعليم، وتجميد رواتب المتقاعدين 1.

2 - أزمة الديون في أيرلندا

تكاد عوامل أزمة الديون في أيرلندا تختلف عما هي عليه في اليونان، ذلك لأن دولة أيرلندا كانت تتمتع بالازدهار الاقتصادي، وانتعاش النمو في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات سنوات قليلة قبل الأزمة، بدليل أنها سجلت معدل نمو اقتصادي قدره 6% خلال الفترة 1996 - 2007. إلا أنها تعرضت للأزمة الاقتصادية من جراء تأثرها الشديد بالأزمة المالية الدولية عام 2008 نتيجة لإفراط البنوك الأيرلندية في تقديم القروض العقارية الأمريكية، والذي أسفر عن تراكم ديون القطاع المصرفي الأيرلندي حتى بلغت 45 مليار يورو في نهاية عام 2008، مما دفع الحكومة الأيرلندية آنذاك إلى تقديم قروض بمبلغ 50 مليار يورو لإنقاذ بنوكها، وحينما لم تفلح تلك المحاولة في معالجة الأزمة، اضطرت الحكومة الأيرلندية إلى شراء الأصول المالية المصرفية المعرضة للخطر، لغرض حماية الودائع في تلك البنوك، والحيلولة دون لجوء المستثمرين إلى سحب ودائعهم، وظهور حالة من الذعر المالي، وبعد ذلك

¹ تصريح روبرت زوليك، المنشور على موقعياهو بتاريخ 2011/8/15، تاريخ الاطلاع 2016/05/04

تهاوى بنك "انكلو آيرش" المشهور في أيرلندا، وهو ما اضطر الحكومة الأيرلندية إلى تأميمه تجنباً لإفلاسه¹. وحينما بدأت وسائل الإعلام تتحدث عن انخفاض مستوى التصنيف الائتماني لدولة أيرلندا، الذي يشير إلى احتمال عجزها عن وفائها بديونها، اضطرت الحكومة الأيرلندية إلى طلب المساعدة من الاتحاد الأوروبي لإنقاذ اقتصادها من الانهيار وقد استجاب الاتحاد الأوروبي لهذا الطلب فقدم قرضاً إلى أيرلندا بمبلغ 90 مليار يورو على أن تلتزم بتطبيق الإجراءات التقشفية المعهودة في قطاعات الصحة والتعليم والإعانة الاجتماعية ورواتب المتقاعدين.

وفي أعقاب تلك الأزمة قرر الاتحاد الأوروبي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي إقرار حزمة من المساعدات لإنقاذ دول الاتحاد الأوروبي المتضررة من العجز الشديد في موازينها المالية وازدياد حجم ديونها الخارجية بمبلغ يصل إلى (750) مليار دولار.

3 - أزمة البرتغال

البرتغال من الدول الضعيفة اقتصادياً بالقياس إلى غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بدليل أن معدل النمو فيها كان يتراوح ما بين 0,05% - 0,07% قرابة عقد كامل قبل الأزمة، وقد ازدادت فيها مستويات البطالة حتى وصلت إلى 20% في عام 2010.

و حينما أصبحت البرتغال عضواً في الاتحاد الأوروبي راحت تتوسع في مجالات الإنفاق العام بخاصة الإنفاق على سبل الرعاية الاجتماعية بمستويات تفوق إمكانياتها الاقتصادية، في سبيل التناغم مع مستويات الرعاية الاجتماعية لدول الاتحاد الأوروبي، وكوسيلة لتحقيق المكاسب للأحزاب الحاكمة من خلال الادعاء بتحقيق الرفاهية الاجتماعية للفئات متوسطة الدخل والفقيرة، في حين كانت مستويات الضرائب وهي المعين الرئيس لتمويل الإنفاق منخفضة بالقياس إلى مستوياتها في الدول الأوروبية الأخرى، ولهذا كانت البرتغال تعتمد على الدين العام كوسيلة لتمويل ذلك الإنفاق، إضافة إلى ما كانت تعانيه البرتغال من تعثر قطاعها الصناعي نتيجة لمنافسة السلع الصينية لمنتجاتها، وفشلها في كبح الزيادات في مستويات الأجور، وقد انعكست هذه الحالة من ازدياد مستويات الإنفاق على مستويات الإيراد في توسع مستوى العجز في الموازنة المالية لتلك الدولة، وكان لارتفاع أسعار النفط وتعرض صادرات البرتغال إلى المنافسة من قبل صادرات بقية الدول الأوروبية دور كبير في تقادم ذلك العجز، حتى بلغت نسبة العجز في الموازنة 9,3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009² وأصبحت الديون العامة تشكل 85% من الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا تعرضت البرتغال اعتباراً من عام 2010 إلى

¹ دياربودو نوتيباكس، الاحتجاجات في البرتغال، WWW.MAREFA.COM، تاريخ الاطلاع 2016/04/05

حالة العجز عن الوفاء بديونها الحكومية واضطرت إلى تقديم الطلب إلى الاتحاد الأوروبي بغية الحصول على قرض بمقدار 90 مليار يورو 1 .

4 - أزمة الديون في كل من إيطاليا وأسبانيا

لم يقتصر انفجار أزمة الديون الحكومية على دول اليونان وإيرلندا والبرتغال بل إن مؤشراتنا بدأت تلوح في أفق كل من إيطاليا وأسبانيا، وقد تتسرب مظاهر هذه الأزمة إلى غيرها من الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفعلا فقد بدأ الحديث عن تردي مؤشر التصنيف الائتماني بالنسبة لكل من فرنسا وبلجيكا الذي يعني احتمال تعرضها إلى العجز عن سداد ديونها العامة. ومما يلفت النظر بالنسبة إلى هذه الدول، هو أنها من الدول الأوروبية الرأسمالية الكبرى، والدول ذات القوة الاقتصادية ضمن مجموعة الاتحاد الأوروبي، إلا أنها أصبحت تعاني من تدني معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى العجز في الموازنات المالية الحكومية أثناء الأزمة، وازدياد نسب البطالة وازدياد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي مؤشرات تدل على تردي الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول، وتعرضها إلى الأزمة الاقتصادية، وقد تكون تلك المؤشرات هي التي كانت تقف وراء ضعف الثقة لدى المستثمرين وعزوفهم عن شراء السندات الحكومية التي تصدرها تلك الدول كوسيلة للوفاء بديونها، وارتفاع مستويات أسعار الفائدة عليها، وصدور التقارير من قبل المؤسسات المتخصصة حول تردي مؤشرات التصنيف الائتماني لهذه الدول، واحتسابها من الدول التي تعاني من أزمة الديون الدولية.

المطلب الثالث: آثار أزمة الديون الأوروبية والحلول المقترحة:

أولاً: آثار الأزمة

كانت تشير توقعات العديد من الدراسات إلى أن آثار أزمة الديون الدولية الحالية سوف تكون وخيمة، بل إن البعض راح يتحدث عن احتمال ظهور أزمة دولية عارمة، وكذلك احتمال حصول تحولات جذرية في طبيعة النظام الرأسمالي في المستقبل من جراء استفحال تلك الأزمة، ولعل في مقدمة الآثار التي تسببت فيها تلك الأزمة هي التراجع في المكاسب التي حققتها مجتمعات الدول الرأسمالية المتطورة في مجال مستوياتها المعيشية، ذلك لأن معالجة آثار تلك الأزمة كان يقتضي تطبيق إجراءات التقشف القاسية التي تضمنت تقليص الإنفاق على الأجور وغيرها من مجالات الإنفاق هذا بالنسبة للدول المدينة والتي تضررت منها بشكل كبير الفئات المتوسطة والفقيرة في تلك الدول.

أما آثار تلك الأزمة على الدول الدائنة فمحورها، زيادة المصاعب والأعباء الاقتصادية لتلك الدول فبالنسبة للدول الدائنة في الاتحاد الأوروبي، وبخاصة كل من ألمانيا وفرنسا، يظهر أن تخصيصها لمبالغ ضخمة

¹عبدو الامير رحيمة العبود، أزمة الديون الدولية وابعادها واثارها على دول العالم، WWW.AHEWAR.ORG تاريخ الاطلاع

على حساب موازنتيهما لإسعاف الدول الأوروبية الضعيفة التي كانت تعاني من الأزمة فلقد انعكس ذلك في تراجع معدلات نموها الاقتصادي وازدياد البطالة فيها .

والمشكلة الأكثر خطراً في تلك الفترة والتي أسهمت بشكل كبير في تعميق جذور الأزمة، هو الانخفاض المستمر والمتزايد في قيمة الدولار الأمريكي متأثراً بقيمة الديون الأمريكية والتي بلغت 14,3 تريليون دولار سنة 2011، الذي يعني خسارة الدول الدائنة للولايات المتحدة الأمريكية من ديونها ما يعادل الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي سيما وأن التقارير الدولية التي نشرت آنذاك تشير إلى انخفاض قيمة الدولار بمعدل 50% خلال السنوات العشر قبل وقوع الأزمة، وهذه يعني أن معدل الخسارة يتجاوز إلى حد بعيد ما تحصل عليه تلك الدول من فوائد عن استثماراتها في السندات الأمريكية والتي تراوحت بين 2% و3% سنوياً¹. وتعتبر دولة الصين هي أكثر الدول التي تعرضت للخسارة من جراء احتفاظها بما قيمته 2,1 تريليون دولار من سندات الخزنة الأمريكية، وقد يصل ما تمتلكه الصين من أصول مالية مقومة بالدولار إلى مبالغ تزيد عن ذلك بكثير².

وفيما يتعلق بآثار تلك الأزمة على الدول العربية التي يقارب ما تحتفظ به بنوكها المركزية من سندات الخزنة الأمريكية بـ 400 مليار دولار، وما يستثمر بالدولار من قبل القطاع الخاص للدول العربية بالأسهم والسندات وغيرها من الأصول المالية الأمريكية بـ 630 مليار دولار إضافة إلى أن ما تصدره هذه الدول من النفط يحتسب ويدفع بالدولار الأمريكي كما هو معروف.

هذه المجموعة من الدول، سوف تعاني، بطبيعة الحال، مثل غيرها من دول العالم من الخسائر من جراء انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، هذا إلى جانب ما تعانيه هذه الدول من ازدياد وتيرة التضخم بسبب اعتمادها في تعاملاتها التجارية على الدولار الأمريكي.

وهذه الحالة من الأضرار تنطبق على العراق طالما أنه يستلم عائداته بالدولار الأمريكي ويحتفظ بما لديه من أرصدة نقدية بالدولار أيضاً.

ثانياً: الحلول المقترحة لازمة الديون الأوروبية:

عند تحليل عوامل هذه الأزمة وتطوراتها يظهر جلياً أن الإنفاق المفرط للدول الرأسمالية الكبرى، وخاصة على المجالات العسكرية والجوانب غير الضرورية لحياة شعوبها، كان هو السبب الرئيس لظهور هذه الأزمة، ذلك لأن هذا الإفراط في الإنفاق الذي كان يتجاوز مستوى الإيراد عند تلك الدول قد تسبب في ظهور العجز الواسع والمستديم في موازينها المالية، واضطرابها إلى الاستدانة من الآخرين وعجزها في الأخير عن الوفاء بديونها، وحدث مثل هذه الأزمات ما هو إلا دليل على فشل النظام الرأسمالي وقد أتضح بأنه لا بديل عن تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية عبر مؤسساتها، عن طريق تشريع القوانين والأنظمة التي تستهدف مراقبة الدولة للنشاط الاقتصادي، على الوجه الذي يضمن تحقيق التوازن بين نفقات الدولة وإيراداتها. وفي سبيل تجنب وقوع مثل هذه الأزمة و تجنب آثارها الخطيرة في حال وقوعها وبالنظر كذلك للخسائر

¹ كينيث روغوف، إرث أزمة الديون السيادية، www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع 2016/03/29

² ستاد نينجكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي، أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، سنة 1979، ص 65

الفادحة التي تتعرض لها الدول التي تحتفظ بأرصدها بالدولار الأمريكي، أو بالأصول المالية المقومة بالدولار الأمريكي، أو التي تستلم عائدات صادراتها بالدولار الأمريكي وفي نفس الوقت تدفع قيم وارداتها الأورو كالدول العربية ومنها الجزائر على وجه التحديد، ينبغي على هذه الدول تنويع سلة أرصدها باعتماد وسائل مالية أخرى إلى جانب الدولار الأمريكي كالذهب واليورو، كما ينبغي أن تلجأ هذه الدول إلى استثمار جزء من أرصدها النقدية الفائضة في مجالات أخرى غير الأصول المالية المقومة بالدولار، كالاستثمار في الحقول الإنتاجية أو الخدمة سواء داخل دولها أو في الدول الأخرى ذات الحاجة إليها.

المبحث الثالث: أزمة انهيار أسعار البترول وانعكاساتها على الجزائر

تمهيد:

شهدت السوق البترولية الدولية خلال العقود الخمسة الماضية عدة أزمات كبيرة، هذه الأزمات تتمثل في ارتفاع أو انخفاض كبير في الأسعار أو وجود شح أو فائض في العرض بشكل حاد وغير طبيعي، يؤثر سلباً على الصناعة البترولية، واقتصاديات الدول المستهلكة أو المصدرة للبترول لكن الانخفاض الحاد الذي تشهده أسعار النفط هذه الأيام والتي تهبط بشكل عمودي، حتى خسر برميل النفط حوالي 70 في المئة من قيمته السوقية له عدة عوامل ساعدت على هذا التهاك للأسعار قبل بداية العام الحالي، وتراهن بعض البيوت المالية على أن سعر البرميل سيصل إلى ما دون 20 دولاراً في الفترة المقبلة.

هذا الانخفاض له أسبابه والتي أصبحت معروفة ومعلومة، وأهمها الفائض النفطي الموجود في جميع المراكز النفطية من المخزون التجاري والاستراتيجي، وقد يفوق 3 ملايين برميل في اليوم نتيجة دخول منتجين جدد على غرار إيران والولايات المتحدة الأمريكية وكذا رفع مستوى الإنتاج من طرف منتجين آخرين، مثل روسيا لتصل إلى أكثر من 10.7 مليون برميل، والمملكة العربية السعودية ليبلغ حجم الإنتاج 10,3 مليون برميل يومياً، مع استمرار جميع الدول المنتجة للنفط في مواصلة زيادة إنتاجها قدر الإمكان، وبأي سعر المهم إيجاد منافذ قابلة للاستهلاك

هذا الانخفاض له تداعياته على المدى الطويل حتى لو عادت الأسعار إلى الارتفاع التدريجي في المدى القصير وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة العوامل الرئيسية التي ساهمت ولا تزال تساهم في دعم هذه الظاهرة .

المطلب الأول: أزمة انهيار أسعار البترول تعريف و أسباب .

تعريف أزمة انهيار السعار البترول : لو بحثنا عن تعريف لهذه الأزمة من الناحية العلمية لما وجدناه إلا كما نعرف انخفاض سعر مادة أو سلعة أو ثروة طبيعية، ألا أن ارتباط البترول بالاقتصاد كان له دوراً هاماً في إعطائه المكانة والتميز عن باقي الثروات، وبهذا نستطيع القول أن أزمة انهيار أسعار البترول أزمة اقتصادية تضعف المداخل الإستراتيجية للدول المصدرة لهذه المادة نتيجة تدني أسعارها وقلة الطلب عليها مما ينعكس سلباً على الرفاهية الاجتماعية وانتشار الفقر والبطالة وزيادة معدلات التضخم.

وباعتبار ثروة البترول ثروة أساسية ولا يمكن الاستغناء عنها فيمكننا القول أن جانب العرض والطلب عاملين يتحكمان في سعرها، ألا أن تضارب المصالح والسياسات الاقتصادية للدول الإستراتيجية قد تعارض أن لم نقل تتحكم في هذين العاملين وذلك تبعاً للأسباب التالية:

الأسباب الحقيقية لأزمة انهيار أسعار البترول: يمكن حصر الأسباب الحقيقية لانخفاض أسعار البترول في جانبين رئيسيين هما :

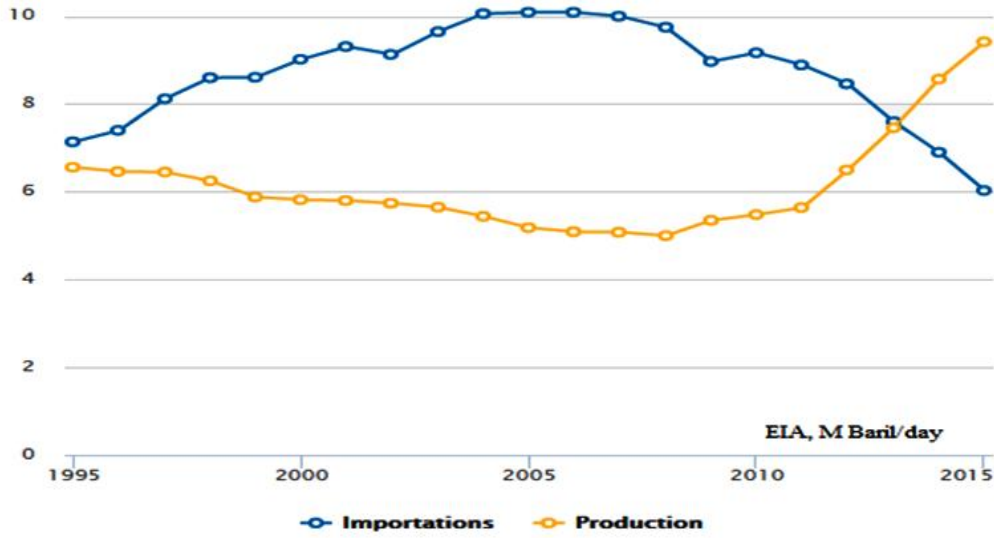
أ - أسباب اقتصادية:

أولاً: يمكن اعتبار القرار الفيدرالي الأمريكي في أكتوبر 2014 بالخفض التدريجي في برنامج «التيسير الكمي» كان أهم سبباً اقتصادياً في الهبوط الحاد لأسعار النفط ، حيث كانت الولايات المتحدة طيلة أربع سنوات مضت تضخ في الأسواق، بموجب ذلك البرنامج نحو 85 مليار دولار شهرياً في الأسواق، ومن ثم قررت وفقاً تدريجياً لهذا البرنامج، ما أدى إلى ارتفاع تدريجي في سعر صرف الدولار الأمريكي، وهبوط تدريجي أيضاً في أسعار النفط والذهب والفضة والعديد من السلع والمعادن النفيسة المقومة بالدولار الأمريكي، وهذا بطبيعة الحال يُفسر لماذا هبط الذهب بنسبة 10% خلال عام 2015، وانخفضت الفضة بنسبة 19.5% في العام نفسه.¹

ثانياً: تمثل طفرة النفط الصخري التي شهدتها الولايات المتحدة وكندا، إضافة إلى التحولات الإستراتيجية في السياسة النفطية الأمريكية، أسباباً موجبة لانخفاض أسعار البترول، حيث أن الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، وهو الاقتصاد الذي يمثل ثلث الاقتصاد العالمي، هي في الوقت ذاته أكبر مستهلك للنفط في الكون، وأكبر مستورد له في العالم، وكانت حتى أمس القريب تستورد من السعودية وحدها 1.6 مليون برميل يومياً، لكن هذا الحال بدأ يتغير تدريجياً إلى أن تفوقت الصين في ديسمبر 2014 على أمريكا في واردات النفط، في حالة غير مسبوقة، وهو ما يعني أن السوق النفطية العالمية تشهد تحولات كبيرة وجذرية، بما فيها أن النفط الخليجي يتجه شرقاً نحو آسيا، وليس غرباً نحو أمريكا وأوروبا وهذا ما يُفسر أيضاً لماذا تراجعت حركة مرور السفن في قناة السويس المصرية، ولماذا يتوقع أن تواصل الحركة تراجعها خلال الفترة المقبلة وتشير الإحصاءات الصادرة عن EIA إلى تراجع حصة استيراد الولايات المتحدة من النفط إلى 22 في المائة في العام 2015 مقارنة بـ60% للعام 2005 وهذا بدوره يعتبر عاملاً إضافياً ضاعطاً على الأسعار.

¹ ستاد نيجنكو، مرجع سابق، ص83

الشكل رقم (1) يوضح انتاج واستيراد الولايات المتحدة للنفط خلال 20 سنة¹



المصدر: الوكالة الدولية للطاقة

ثالثاً: رفع العقوبات الغربية على إيران يعني أن أسواق النفط بانتظار زيادة في المعروض بنحو مليون برميل يومياً، وربما أكثر من ذلك، إذ يسود الاعتقاد أن ما كانت إيران تتججج في تهريبه وبيعه في السوق السوداء أقل بكثير من طاقتها الإنتاجية، وهو ما يعني أن السوق أمام مليون برميل أو أكثر من النفط الإيراني، الأمر الذي شجع السوق على المضي في الاتجاه الهابط منذ إبرام الاتفاق النووي بين القوى الغربية وإيران في الثاني من أبريل 2015 وحتى نهاية العام.

رابعاً: جاء قرار منظمة «أوبك» في نهاية عام 2014 وبداية عام 2015 ليفاقم من مأساة النفط ويزيد من تدهور الأسعار، حيث تمسكت بعض دول المنظمة وبالتحديد دول الخليج بمستويات الإنتاج الراهنة من أجل الحفاظ على الحصة السوقية، أمام تعنت الدول خارج المنظمة وعدم تعاونهم في هذا المجال، خاصة روسيا فهوت الأسعار أكثر فأكثر، إلا أنها تفضل متمسكة بمستويات الإنتاج وليست لديها نية تخفيضه، لأنها أكثر قدرة على الصمود في ظل مستويات الأسعار المتدنية، إذ أن المملكة السعودية تنام على أكبر احتياطي نقدي في العالم، كما أن كلاً من أبو ظبي وقطر والكويت تلعب بأكبر صناديق الاستثمارات السيادية في العالم، وهي صناديق تدر عليها من الأرباح ما يعوض تراجع إيرادات النفط .

خامساً: إن تسعير النفط بعملة واحدة ألا وهي الدولار يعتبر عاملاً مهماً ومؤثراً على علاقة المتغيرين. فقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة سببية عكسية بين الدولار والنفط فإذا ارتفع الدولار ينخفض النفط تلقائياً والعكس صحيح، فنلاحظ من خلال الشكل أن شهر أوت كان نقطة انعطاف لكل من المتغيرين يَنُ فالدولار بدأ بالصعود وأسعار النفط بالهبوط، هذا ما يفسر قوة التضاد بينهما. فنلاحظ أيضاً أن قيمة الدولار خلال الفترة الممتدة ما بين سبتمبر 2014 ونوفمبر 2015 ارتفعت بنسبة 22 في المائة فيما أسعار النفط فقدت 67,7

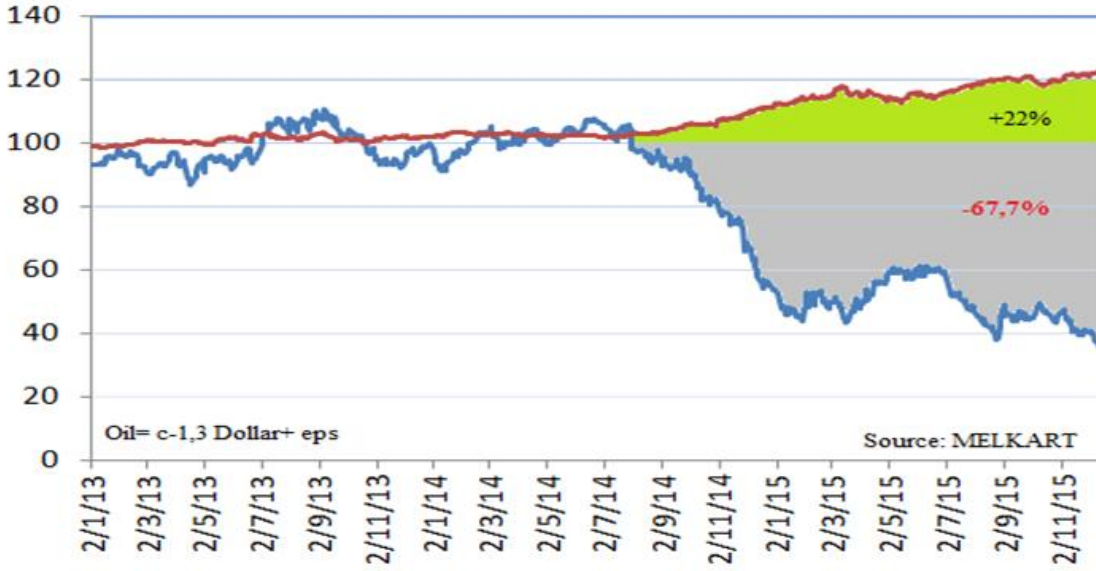
¹ ريتشارد اندرسن، www.bbc.com، تاريخ الاطلاع 2016/04/07

الفصل الثاني:

ابرز أزمات الألفية الثالثة

في المائة من قيمتها السوقية من هنا نستنتج أن هبوط أسعار النفط بهذه الحدة سببه إضافة للأسباب السالفة الذكر، ارتفاع في قيمة الدولار.

الشكل رقم (2): يوضح العلاقة بين قيمة الدولار وسعر النفط



المصدر: صحيفة ميلكارت

ب/ أسباب سياسية : إن العديد من الدول الأعضاء في منظمة الأوبك وهي المنظمة التي تضم أكبر تجمع لول العالم المصدرة للنفط والتي تقوم حالياً بتجهيز العالم بما يزيد عن 30 بالمائة من احتياجاته النفطية تعاني اليوم من أزمة مالية حادة في ظل الانخفاض في أسعار البترول، وهي بحاجة إلى أن يكون سعر برميل النفط الخام 100 دولار أمريكي أو أكثر لكي يعادلو أوضاع ميزانيات بلدانهم، وذلك بالتحديد هو الوقت الذي اعتادت إن تتدخل فيه هاته المنظمة، لتحقيق الاستقرار في الأسعار وذلك بخفض إنتاج دولها من النفط، ولقد قامت بذلك عدة مرات في الماضي، ففي سابقة تاريخية عند نهاية عام 2014، أعلنت المملكة العربية السعودية وهي أكبر مصدر في المنظمة ليس فقط عدم عزمها خفض حصتها من الإنتاج البالغ حالياً حوالي 10,3 مليون برميل يوميا، بل وأيضا عن عدم نيتها القيام بذلك حتى لو انخفض سعر النفط إلى 20 دولارا للبرميل الواحد، فبالرغم من المعارضة الصاخبة التي أثارها عدة دول على غرار الجزائر وفنزويلا، إلا أن تلك التصريحات لم تكن تهديدا أجوفاً فالأسعار قاربت 20¹ دولارا في وقت مضى إلا أن المملكة العربية لم تخفض من إنتاجها، ويعود السبب في ذلك وإضافتا إلى الأسباب التي سبق ذكرها مايلي :

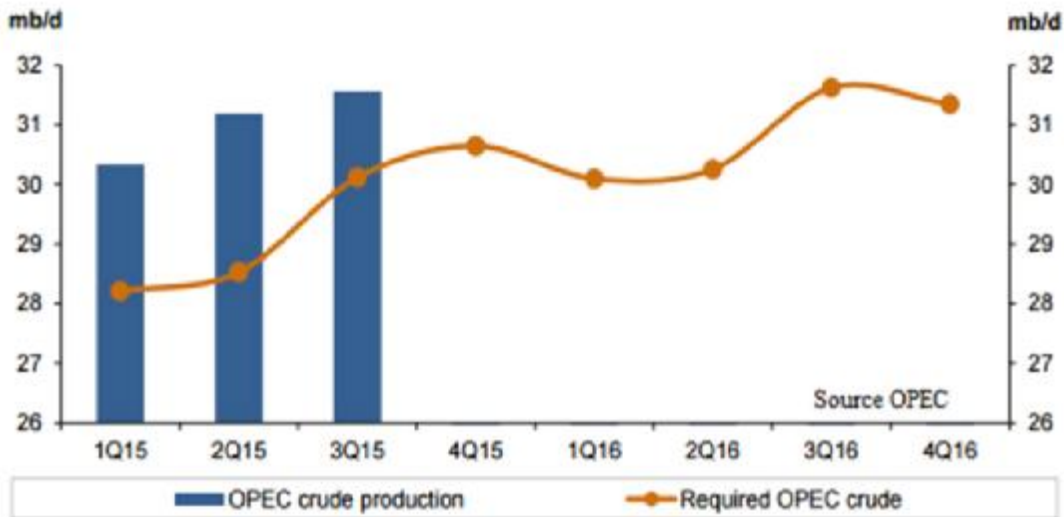
وهنا يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين أن ما يجري في أسواق النفط اليوم يمكن اعتباره "عقبا جماعيا" إذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الأمريكية، رغم خسارتها من النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً؛ بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج

¹ أشرف كمال، الأسباب الحقيقية لتراجع أسعار النفط، www.arabick.sputniknews.com، تاريخ الإطلاع 28-03-2016

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم سلاح النفط ضد روسيا وإيران، بل استخدمتها إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان في ثمانينيات القرن الماضي، لأحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران . ويشير بعض المحللين إلى أن الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جلياً للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لأحداث عجز في موازنتها، وتمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصاديات كل من روسيا وإيران، وهنا يرى العديد من الخبراء إن استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية قد يوجه صفة قوية لموسكو، وهو ما قد يدخل الأخيرة في أزمة مالية وكذلك الحال بالنسبة لإيران، التي اتهمت المملكة العربية بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر باقتصادها الذي قوضته العقوبات .

وهناك من يدعي أن انخفاض الأسعار ليست له جوانب سياسية وإنما هي أزمة اقتصادية بعيدة كل البعد عن السياسة، لكن عندما نلاحظ أن الدول الأكثر إنتاجاً للنفط حافظت على نفس الكميات الكبيرة من إنتاج النفط ، ولا توجد نية للتخفيض والولايات المتحدة كذلك أضافت أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا في السنوات الثلاث الماضية، ومنتجو "أوبك" يعملون بكامل طاقتهم وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي يشكل النفط أكثر من 92% من اقتصادها، وتعتبر من أكثر الدول تضرراً بهذه الانخفاض، فعلى سبيل المثال إذا كان حجم إنتاجها 10 مليون برميل وقد وصلت الأسعار في بداية عام 2014 إلى 115 دولار للبرميل والآن تتراوح الأسعار ما بين 30 و40 دولار للبرميل فإذا افترضنا أن السعر الحالي مستقر عند 35 دولار للبرميل يكون الفارق بين السعر القديم و السعر الحالي 80 دولار وتكون المملكة السعودية لوحدها قد خسرت 800 مليون دولار يوميا، فمن غير الممكن أن تتقبل السعودية هذا الاستنزاف لثرواتها وكذلك الخسائر الكبيرة لاقتصادها إذا لم تكن هناك أهداف أخرى تسعى لتحقيقها من هذا الوضع ¹.

الشكل رقم (3): يوضح حاجة السوق العالمية للنفط مقارنة بمستوى حجم إنتاج منظمة OPEC



المصدر: منظمة OPEC

¹ عبد الحميد مرغيث، انخفاض اسعار النفط الاسباب والعواقب، <http://www.prawabetcenter.com>، تاريخ الاطلاع 2016/04/03

ويشير الرسم البياني أعلاه الصادر عن "أوبك" إلى أن حاجة السوق العالمي من نفطها اقل بنسبة كبيرة من معروضها، إلا انه لا توجد نية تخفيض الإنتاج ليتلائم مع حاجة السوق وبالتالي المساهمة في رفع الأسعار.

المطلب الثاني : تداعيات أزمة انهيار أسعار البترول على الجزائر :

خلال 15 سنة الماضية استطاعت الجزائر ومن خلال انتعاش أسعار البترول خلق رفاهية في عيش المواطنين وتحسين أوضاعهم الاجتماعية فيما يخص السكن وبعض الانجازات مثل الطرق وهو شيء لا يمكن إنكاره، ولكن لا يمكن كذلك إنكار أن الفرص التي أتاحت أمام الحكومة الجزائرية من أجل تخليص الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات لم تستغل أحسن استغلال، ففي ظل ارتفاع أسعار البترول لسنوات عديدة وكذا الارتفاع المستمر في قيمة الاحتياطي من العملة الصعبة حتى وصل في سنة 2014 إلى ما يقارب 195 مليار دولار إلا ان كل هذا لم يخلق استثمار حقيقي في الجزائر وبقي الاستثمار فقط من أجل الاستهلاك أو ما يسمى باستثمار الراحة، وبسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار أن سوق البترول يمتاز بعدم الاستقرار لم يتم بشكل جدي البحث عن استثمار حقيقي لخلق الثروة بعيد عن البترول وهذا ما يفسر أن الحكومة الجزائرية لم تكن لديها إرادة للنهوض بقطاعات أخرى من غير البترول، كما انه تنقصها رؤية مستقبلية للاستثمار، وبقي كل ما قيل في هذا المجال من طرف الحكومة مجرد حبرا على ورق، وعلى الرغم من التحذيرات التي تلقتها الحكومة الجزائرية من مختلف الجهات إلا أن الرد على هذه التحذيرات كان دائما بالتصريحات المطمئنة من طرف المسؤولين بان الجزائر في وضعية جيدة ولن تتأثر بانخفاض الأسعار، وللأسف لم تكن تلك هي الحقيقة فسرعان ما استمر انخفاض الأسعار لأيام ظهر الأثر جليا على الاقتصاد الوطني، وتغيرت تصريحات المسؤولين فجأة ليصبح من الضروري اتخاذ إجراءات وتدابير لا يمكن إنكار أنها إجراءات تشفوية، ولعل من أبرزها تلك المتعلقة بتجميد بعض المثليع وإمكانية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وكذا ترشيد النفقات العمومية، وهذا ما يؤكد أن الاقتصاد الوطني دخل في أزمة حقيقية والتي سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة أسبابها والحلول الممكنة لتخفيف من حدتها.

المطلب الثالث: تأثير الأزمة على الاقتصاد الجزائري :

أولا: حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هامش احتياطي وقائي في مالىتها العامة أو ما يعرف "بصندوق ضبط الإيرادات" والذي أنشأ عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، و قد بدأت الآن في استخدام هذه الاحتياطات لدعم النشاط الاقتصادي ورغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:¹

1 / انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا ،حيث لم تسجل في سنة (2015) سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار العام الماضي ، أي بانخفاض قدر هـ 45.47 بالمائة

¹ بشير مصيطفي، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، <http://www.ennaharonline.com>، تاريخ الاطلاع

2 / خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة ولمواجهة الانخفاض في المداخل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات، الذي انخفضت موارده بشكل حاد .

3 / عجز في الحسابات الخارجية: سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 عام بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات وتبعاً لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 بالمائة عوض 111 بالمائة في النصف الأول لعام 2014 وفي حال استمرار انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة، فإنه لا محال ستؤدي التدابير الإعلامية مستقبلاً لتحقيق وفورات في الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام

ثانياً: الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية لمواجهة آثار الأزمة

لمواجهة هذا الظرف الاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت مايلي :

1 / استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو

2 / سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصة مداخل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فكان تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دج لكل دولار في 31/12/ 2014 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار في 05/11/2015 أي بمعدل انخفاض بلغ 17.96 بالمائة .

3 / تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفورات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%¹.

وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي، مثل تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة .

4 / رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لعام 2016 شملت أساساً رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء ووقود السيارات، وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة .

5 / اتخاذ إجراءات إلزامية لاسترجاع الأموال الموجودة في السوق الموازية والتي قدرتها الحكومة بحوالي 3700 مليار دينار.

ثالثاً: ما مدى فاعلية هذه الإجراءات.

¹ عبد المجيد عطار، <http://www.echoroukonline.com>، تاريخ الاطلاع 2016/04/13

إن هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة الانتكاسة التي عرفتتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) في انخفاض مستمر وسوف تنفذ في غضون 3 سنوات كأقصى حد استنادا لتصريحات أغلب المحللين إذا استمر انخفاض أسعار النفط، كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة... هي إجراءات لاتحظى بالدعم الشعبي، وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما أن الجهاز المصرفي يحتاج إلى تحديث و يحتاج كذلك إلى استرجاع الثقة من طرف أصحاب الأموال في ظل عمليات الاختلاس التي تعرض لها الأمر الذي يشكل عائقا كبيرا أمام استرجاع الأموال من السوق الموازية .

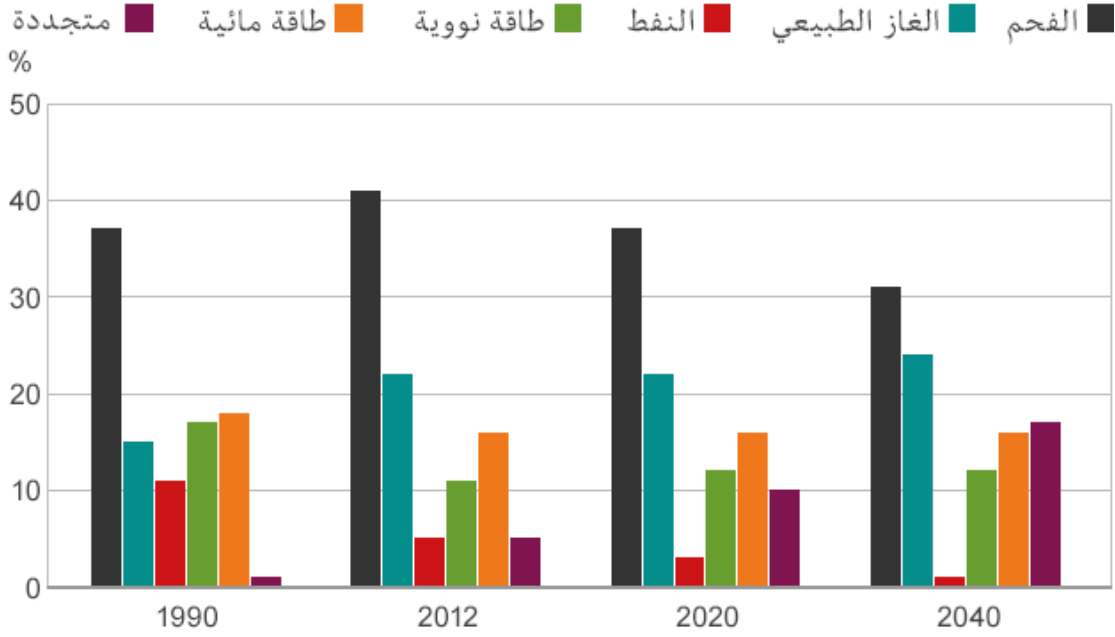
ستحتاج الجزائر في القريب العاجل إلى صياغة استراتيجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا (أو بعبارة أخرى ضمان استدامتها المالية) في المدى المتوسط ونظرا للظروف الحالية لم تعد هذه الإستراتيجية بديلا بل أصبحت ضرورة حتمية يجب اللجوء إليها في أقرب وقت ممكن، لأنه بالحديث عن مستقبل النفط فلقد أشار العديد من الخبراء الاقتصاديين إلى انه في الأعوام العشرة المقبلة ستعرض الدول النفطية لمزيد من المشاكل الاقتصادية إذا لم توسع استثماراتها، معتمدين بهذا التوقع على بيانات الاكتشافات الجديدة الموجودة لدى الغرب خاصة الغاز الصخري، الذي سيؤدي إلى تراجع أسعار الطاقة، وبالأخص الغاز والنفط، وبالتالي التأثير على ميزانيات الدول على المدى القصير والبعيد .

من جهة أخرى توقع البنك الدولي والمؤسسات الدولية، أن يكون هناك انخفاض خلال الأعوام العشرة المقبلة للغاز الطبيعي بنسبة 20 إلى 25%¹، وان الطاقة الصخرية ليست موجودة حصرا في الولايات المتحدة، إنما أيضاً في الصين، وفي العديد من دول العالم وفي أوروبا، لكن دولاً أخرى تمنع استخراج هذه الطاقة باعتبارها مضرّة للبيئة، ومن المحتمل مع اشتداد الصراع السياسي خاصة مع روسيا أن يتم الاعتماد على هذه الطاقة

وبغض النظر على أن البترول ثروة معرضة للزوال فلقد أصبحت هناك بدائل من شأنها أن تقلل من استخداماته في مختلف المجالات، ويوضح الشكل الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة أن استخدام البترول في مجال إنتاج الكهرباء ينخفض تدريجيا ويتوقع انعدام استخدامه في هذا المجال سنة 2050 .

¹ رشاد عبده ومحمد الشطي، <https://ptn.kne.wsa4Ga>، تاريخ الاطلاع 2016/04/15

الإنتاج العالمي للكهرباء 1990 - 2040



المصدر: IEA

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة

وتتضمن الإستراتيجية التي تحتاجها الجزائر، زيادة معدلات الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاقتصادية على حد تعبير الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "ادوارد برا سكوت" الذي يقول "...الأمر المهم اليوم هو على أي نحو يسير إنتاج الفرد و كيف لنا أن ندفع بالإنتاجية هي الحل لكل المشاكل... هي التي تساعد في رفع الدخل، وهي التي تخلق الفرق بين الدول ومستوى معيشة الأفراد فيها" وفي هذا السياق لابد على صناع السياسة في الجزائر أن يكرسوا جهودهم لتنوع النشاط الاقتصادي وإعطاء دفعة للاقتصاد غير النفطي كالطاقات المتجددة والتي نلاحظ من خلا الشكل أن استخدامها في تزايد مستمر ولتحقيق هذا الهدف لابد من توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، بما يسمح بتسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وجودة المؤسسات، والتي تعد شروطاً أساسية لتحقيق النمو القابل للاستمرار، إضافة إلى العمل يجب زيادة مهارات العاملين الذين يحتاجهم سوق العمل عن طريق تحسين جودة التعليم، فالتنمية البشرية هي أساس التنمية الاقتصادية.

ويرى الخبير الاقتصادي الجزائري عبد الرحمن مبتول أن عمليات التصحيح الاقتصادي ستكون أكثر شدة وأما إذا لم تحقق الجزائر انتقالاً اقتصادياً في آفاق 2020، وقدم عدة مقترحات عملية للحكومة من أجل تجنب الآثار السلبية للأزمة وكذا الوصول إلى تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني، ومن أهم هاته المقترحات: إنشاء خلية أزمة تجمع ممثلين عن كل الوزارات وخبراء محايدين تحت وصاية الوزير الأول.

إعلان تخفيض رواتب موظفي الرئاسة وأعضاء الحكومة، والتي لها مدلول اقتصادي أكثر منه مادي، ومن أجل تناسق اقتصادي أكثر يجب إنشاء وزارة ضخمة وموسعة للاقتصاد ومثلها للتربية والتكوين المهني .

¹ عبد الرحمن مبتول، <http://www.elkhabar.com>، تاريخ الاطلاع 2016/04/05

ومن بين المقترحات كذلك تجميد المشاريع التي لا تحظى بالأولوية، والتي ليس لها أثر اقتصادي واجتماعي .

وأصبح من الضروري جدا إعادة النظر في طريقة استثمار سوناطراك، والتي لا يجب أن تبقى من تمويلها الذاتي فقط، هتبرا أن أي قرار استراتيجي يخص الطاقة يجب أن لا يتخذ من طرف سوناطراك ووزارة الطاقة وحدهما، بل برعاية من المجلس الوطني الأعلى للطاقة، ولا يمكن كذلك لسوناطراك أن تعلن استثمار 100 مليار دولار في الخماسي المقبل دون اجتماع مجلس الوزراء.

يجب كذلك على الجزائر أن تتوقف عن سياسة الدعم دون أي هدف مركز وواضح، لأنه حاليا الدعم والتحويلات الاجتماعية تمثل 60 مليار دولار من الناتج الداخلي، ويجب التوجه نحو الطاقات النظيفة والمتجددة.

ومن أجل إعادة تنشيط القطاع الاقتصادي، على الحكومة العودة إلى ديناميكية خوصصة الشركات، ومراجعة المنظومة المصرفية والتسيير ونشاط الموائئ، والحرص كل الحرص على أن يكون القرض الاستهلاكي فقط للمنتجات التي تتوفر على نسبة اندماج ما بين 40 و 50 بالمائة وعلى الحكومة شد الحزام أكثر لترشيد النفقات.

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج من خلال ماتطرقنا إليه في هذا المبحث الذي يتمحور حول أزمات الألفية الثالثة والتي تختلف باختلاف أسبابها ودواعيها المرتبطة بالاقتصاد القومي أن الوقوع في الأزمات مصير حتمي يستوجب على الاقتصاديين التعامل معه والتخفيف من حدته عن طريق أساليب وأسس السياسة النقدية، والتي لا تكون مجدية بالطبع في كافة الأحيان والظروف، فانطلاقا من بداية الألفية الحديثة نرى أن للفقاعة الدوت كوم والتي لم نتطرق إليها بشيء من التفصيل خلال الدراسة، آثار على اقتصاد شركات التكنولوجيا ثم انتقال العدوى إلى باقي القطاعات، وتليها أزمة الرهن العقاري الأمريكية أن صح القول ومنها أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى أن نصل اليوم إلى أزمة انهيار أسعار البترول، والتي تحكمها دول قادرة على الخروج منها، إلا أن عامل المصلحة السياسية أو الاقتصادية على حد القول يمكن أن يكون عائقا أمام الخروج منها.

وبهذا يمكننا التوصل إلى أن تفادي الأزمات المالية قد يكون مطلبا تعجيزيا في حال العمل على تحقيق المصالح الشخصية، على حساب الاقتصاد العالمي، دون مراعاة الجانب الحقيقي للمعاملات الاقتصادية التي تضمن مصالح مختلف الأطراف .

الفصل الثالث

تمهيد :

يطلق على الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والائتمان مصطلح السلطات النقدية، وهي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية، ويعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة، ولمعالجة الجوانب السلبية التي تحصل في الاقتصاد فهي (بارومتر) مقياس للتعرف على حالة الاقتصاد، وتستطيع الحكومة التصرف بأدوات السياسة النقدية لمعالجة بعض الجوانب السلبية، وأحيانا كمجموعة متكاملة لنقل الاقتصاد من حالة إلى أخرى، ويمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية التي سنتناولها مفصلة في المبحث الأول، وأدوات كيفية (نوعية) التي سنتعرض لها في المبحث الثاني وأدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة نتناولها في المبحث الثالث، كما نتناول في المبحث الأخير تقييما لمدى فعالية هذه الأدوات .

الفصل الثالث : أدوات السياسة النقدية

المبحث الأول : الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك ويغض النظر عن أوجه استعماله، ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع، باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الكمية وهي سياسة معدل إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني وستناول كل أداة على حده فيما يلي :

المطلب الأول : سياسة معدل إعادة الخصم.

أولا : ماهية سياسة معدل إعادة الخصم وتأثيره .

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات¹

وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجيا خلال هذه الفترة على وضع يجعله « الملجأ الأخير للإقراض » وفي فرنسا سنة 1857 وفي الولايات المتحدة سنة 1913² أما في الجزائر فلم تستخدم إلا في 1972/01/1 .

وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي³:

¹ عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن 1999، ص 397 .

² م.أ.ج دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة والنشر ببيروت، 1987، ص 33

³ وسام ملك، مرجع سابق، ص 224

§ السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة (مثلا تسعين 90 يوما) وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاثة ضمانات (وجود ثلاثة توقيعات صاحب، ومسحوب عليه، ومستفيد) كالكمبيالات .

§ سندات الخزينة التي قد يشترط أن تكون ذات أجل محدد .

§ أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل

§ سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل .

§ سندات محرقة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل .

ثانيا: تأثير معدل إعادة الخصم

يرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان بالشكل التالي :

أ - فعندما يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لأن تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود وإن ارتفاع معدل الخصم سيؤدي إلى تشجيع أصحاب الإدخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية للحصول على معدل فائدة مرتفع، ومن ثم فإن انخفاض منح القروض للأفراد والمؤسسات سيؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداول بسبب انخفاض المقدرة الإقراضية للبنوك، وانخفاض تفضيل السيولة لدى الجمهور لارتفاع معدل الفائدة، كما ينخفض في نفس الوقت الميل للاستثمار لانخفاض الطلب على النقود للاستثمار، ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز كما يمكن له أن يخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا.¹

ب - عقد تخفيض معدل الخصم فإن هذا سيؤدي إلى حصول عكس النتائج السابقة في حالة رفعه

وتكون كما يلي :

زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة المقدرة الإقراضية لها .

انخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك التجارية سيؤدي إلى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على

الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم .

زيادة طلب البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي .

¹ محمد خليل برعي، عبد الهادي سويقي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1984، ص 118

زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة المعروض النقدي .

ثالثا : فعالية معدل إعادة الخصم :

تعتبر سياسة معدل الخصم من أهم الأساليب التي كانت تتمتع بأهمية خاصة منذ بداية ظهورها إلى عام الحرب العالمية الأولى، وذلك لحصول البنوك التجارية على احتياطات نقدية مهمة عندما تقوم بإعادة خصم الأوراق المالية التي تكون بحيازتها لدى البنك المركزي، ولكنها بدأت تميل إلى التراجع بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن خلال الثمانينات والحرب العالمية الثانية وكذلك بعض السنوات التي تلت الحرب انسحبت سياسة معدل إعادة الخصم إلى الوراء وهذا يعود إلى عدة أسباب منها :

كان ينظر إلى أسلوب تعديل معدل إعادة الخصم على أن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تؤخذ بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال، ولكن هذه النظرة لم تثبتها الدراسات والأبحاث التي قام بها الباحثون في إنجلترا والولايات المتحدة، وأن تكاليف الاقتراض تعتبر ضئيلة جدا من مجموع تكاليف الإنتاج خاصة القروض القصيرة الأجل، كما أن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة بسبب تغير معدل إعادة الخصم تكون في مجال محدود، وكل هذا يقلل من فعالية هذه السياسة في السيطرة على الائتمان ومن ثم على العرض النقدي.¹

تعرضت الطرق المصرفية والمعاملات في أسواق النقد لعدة تطورات منذ العشرينات، وكذا الاتجاه نحو الائتمان التجاري في حساب مفتوح واعتمادات مصرفية، وأصبح استخدام الكمبيالات أقل فأقل كأداة لتمويل التجارة الداخلية، وبسبب تزايد تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتمادات المصرفية والتسويات بالسحب عند النظر (الاطلاع) أو التحويلات البرقية أصبحت الكمبيالات الأجنبية أيضا مستخدمة على نطاق أقل بكثير.²

إن سياسة معدل إعادة الخصم أصبحت محدودة التأثير بسبب:

يعود التحكم في كمية النقود إلى البنوك التجارية، ويتدخل البنك المركزي لاحقا لأنه ملزم بانتظار البنوك للتقدم إليه لتحريك ما تمتلكه عن طريق سياسة معدل إعادة الخصم .

النظام غير متناسق لأنه يسمح بإدخال النقود ولكنه لا يسمح باسترجاعها .

تباطؤ عمل هذه السياسة يمنع التحرك لمتابعة أكثر للمعدل .

قد لوحظ في السنوات الأخيرة أن معدل إعادة الخصم لدى البنوك الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية يرتفع عندما ترفع البنوك التجارية معدل الخصم، وينخفض عندما تقلل هذه البنوك معدل الخصم، وفسرت هذه الظاهرة على أساس أن تغير معدل إعادة الخصم إنما جاء ليكون على وفاق أو على صلة قوية بسعر الفائدة في السوق، وفي كندا يتغير معدل إعادة الخصم كل أسبوع ليتبع تغير أسعار الفائدة على أدونات

¹ محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1972، ص ص 80، 81.

² م. أ. ج. دي كوك، مرجع سابق، ص 149.

الخزانة التي تصدرها الحكومة ومن مظاهر التناقض أن معدل إعادة الخصم يكون أعلى بنسبة ربع في المائة من سعر الفائدة على هذه الأذون.¹

ليس بمجرد رفع معدل إعادة الخصم سوف تحجم البنوك على إعادة خصم أوراقها لدى البنك المركزي لأنه قد يقدم رجال الأعمال على خصم أوراقهم لدى البنوك التجارية حتى ولو كان المعدل مرتفعاً، وبالتالي تبقى البنوك أيضاً تقوم بهذه العملية لدى البنك المركزي طالما أن رجال الأعمال يتمتعون بتداول كبير وتسود بينهم توقعات للحصول على أرباح كبيرة فيقبلون على الاقتراض رغم ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، كما يحدث العكس عندما ينتشر التشاؤم بانخفاض أرباحهم، وفي هذه الحالة يحجمون على الاقتراض حتى ولو كانت أسعار الفائدة منخفضة.

ومما تقدم أن فعالية سياسة معدل الخصم تتوقف على عدة عوامل منها :
مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية.

مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية .

مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

ومهما لقيت سياسة معدل إعادة الخصم من معارضة أو قبول لها فإنها تبقى لها أثرها المعنوي على البنوك التجارية، فكلما تحرك هذا المعدل إلى الارتفاع أو الانخفاض فإن البنوك تأخذ بعين الاعتبار، وفي الوقت الحاضر أصبحت هذه السياسة مجرد مؤشر للبنوك التجارية عن اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان²

¹ النبي حسن يوسف، عبد الحميد هاشم، الاقتصاديات المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة 1977، ص 198 .

² عبد أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 441 .

المطلب الثاني : سياسة السوق المفتوحة

تعريف سياسة السوق المفتوحة :

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان، وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية وكان أول من استخدم هذه السياسة هو بنك إنكلترا كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالاً سنة 1931، وكانت تستعمل باعتبارها مجرد وسيلة تدعيمية بهدف جعل أسعار خصم البنوك المركزية أكثر فاعلية، وبمرور الزمن أصبح تطبيق هذه العمليات الطريقة الرئيسية للسيطرة على الائتمان، وفي بعض الأحيان تستعمل كأداة مستقلة¹.

عندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأوراق المالية (كأذون الخزنة)، وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشتري لهذه الأوراق، وبالتالي تنخفض سيولتها، ومقدرتها الإقراضية إذا كان غرض البنك المركزي هو تقييد الائتمان ومحاربة التضخم، وعندما يقوم البنك المركزي بشراء هذه الأصول التي تعرضها البنوك التجارية، فتحصل على مقابلها نقودا مما يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الإقراضية إذا كانت رغبة البنك المركزي هي التوسع في الائتمان .

تأثير سياسة السوق المفتوحة :

تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة .

فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية، ويدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية، فترتفع الاحتياطيات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان، وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة نقدية انكماشية، فهو يدخل إلى سوق الأوراق المالية بائعا للأوراق المالية، فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتتخفف الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية ، وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة .

¹ باري سيجل، مرجع سابق، ص 250 .

3 - فعالية سياسة السوق المفتوحة

هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها، وذلك نظرا لما تتمتع به من خصائص منها :

إن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان، كما أن المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا أو شراء تعود إلى البنك المركزي .

يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء للأوراق ويتبعها بعملية بيع كبيرة خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء وهذا يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة من الوقت .

إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة لا يعقب آثارا في التوقعات وكما تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة عندما يقوم بعملية الشراء للأوراق، وهذا الانخفاض يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد .

إلا أن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع أو الشراء، وفي حالة الانكماش قد لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الإقراضية ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة، وعندما يسود التفاؤل في السوق المفتوحة فإن التأثير المعنوي لبيع البنك المركزي لأوراقه المالية لا يتحقق على أي سياسة انكماشية .

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، ومن ثم فإن الالتجاء إلى هذه السياسة أمرا مستحيلا في معظم الأحيان

المطلب الثالث : سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجمالي

تعريف سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجمالي

نسبة الاحتياطي الإجمالي هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم¹ .

وظهرت هذه الأداة الذي تسمى متطلبات الاحتياطي المتغير كأداة للسياسة النقدية لأول مرة في الولايات المتحدة من خلال تعديلات مناسبة في قانون الاحتياط الاتحادي في سنة 1933 و 1935 ولقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض النقود، ولم يبق الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك، ولكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية، وبالتالي على المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية .

¹ محمد زكي شافعي، النظم المصرفية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، رسائل في التخطيط القومي رقم 49. لجنة التخطيط القومي القاهرة، 1957، ص 28 .

تأثير سياسة الاحتياطي الإجباري :

إن مقدرة البنك التجارية الإقراضية تعتمد على ما يمتلكه من سيولة أو احتياطات نقدية التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه، وهذه السيولة التي تكون بحوزة البنوك التجارية لا تجمد في خزائن البنوك ولكن تقوم باستخدامها كالقيام بإقراضها أو استثمارها في شراء الأوراق المالية والتجارية، ولكنه في نفس الوقت حتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي من أصولها النقدية لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع، وتحدد من طرف البنك المركزي، فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري، وأحيانا يتوصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان .

فمثلا إذا حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي بمقدار 20% فإن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بهذه النسبة من الودائع لدى البنك المركزي، فلنفرض أن حجم الودائع يساوي إلى 1000 دج فيجب أن يودع لدى البنك المركزي 200 دج كاحتياطي نقدي، أما الباقي من حجم الودائع وهو الفرق بين (1000- 200) = 800 دج، فهذا المبلغ معد للإقراض . ويمكن للبنوك التجارية خلق ودائع إئتمانية من هذه الوديعة الأصلية بمقدار أربعة أضعاف الوديعة الأصلية لأن المضاعف هو مقلوب الاحتياطي $1/20 = 0.2/1 = 5$ ، وبالتالي فالائتمان المصرفي يتضاعف ليصبح 4000 دج من الوديعة الأصلية 1000 دج، ليكون إجمالي الائتمان المخلوق $1000+4000=5000$ دج، مع اقتراض عدم وجود تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك في فصل عملية خلق النقود.

ولمحااربة التضخم فإن البنك المركزي يمكنه أن يرفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 25% وهذا سثيرتب عنه انخفاض المقدرة الإقراضية ونقص الودائع الإئتمانية، فحسب المثال السابق إذا كانت الوديعة تساوي 1000 دج كوديعة أصلية، فإن البنوك ستكون ملزمة بإيداع 25% من قيمة الوديعة كاحتياطي لدى البنك المركزي، وبالتالي سيرتفع الاحتياطي النقدي من 200 دج إلى 250 دج وأما الجزء المتبقي للإقراض فسينخفض من 800 دج إلى 750 دج وهكذا نلاحظ انخفاضا لمقدرة البنوك على خلق الائتمان المصرفي . وعلى هذا الأساس تسعى السياسة النقدية في حالة التضخم إلى الحد من الاتفاق كوسيلة للحد من ارتفاع الأسعار، ويقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي ¹.

أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من 20% إلى 10% حسب المثال السابق مما يجعل مقدرة البنوك التجارية على الإقراض ترتفع من 4 أضعاف إلى 9 أضعاف الوديعة الأصلية، مع افتراض عدم وجود تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي وعدم وجود احتياطات أخرى، وبالتالي ينخفض الاحتياطي النقدي من 200 دج في الحالة الأولى و 250 دج في الحالة الثانية إلى 100 دج في

¹ محسن أحمد محمد الخضير، التضخم الهيكلي في الدول الإفريقية، جمهورية غانا، حالة دراسية، رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات الإفريقية، 1984، جامعة القاهرة، ص ص 11.4، 413 .

هذه الحالة وهو ما يرفع من المبلغ المخصص للإقراض ليصبح 900 دج بدلا من 800 في الحالة الأولى و750 في الحالة الثانية .

وهكذا فإن سياسة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري تساعد السلطات النقدية على التحكم في العرض النقدي لأن نسبة الاحتياطي القانوني تعمل كمنظم للمعروض النقدي .

فعالية أداة الاحتياطي الإجباري :

عند تقييمنا لفعالية ونجاح أداة الاحتياطي الإجباري نستخلص ما يلي :

تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع .

أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض وسبب ذلك يعود إلى أن قدرة البنوك على خلق الائتمان واستعدادها لزيادة حجم القروض وتقديمها قد لا يقابله طلب على هذه القروض من الأفراد والمؤسسات نظرا لانتشار حالة الكساد، ولذلك يجب أن يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض.¹

تعتبر هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة والصغيرة على حد سواء، كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات، غير أن هذا الانتقاد يمكن الرد عليه طالما أن الهدف من رفع هذه النسبة هو تقييد حجم الائتمان ولجوء بعض البنوك إلى خفض أصولها يصب في تحقيق الهدف المسطر من السياسة النقدية. إن التغييرات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لها تأثير على وضع البنوك وقابليتها لمنح القروض واستثمار أموالها لأنه يجعل البنوك مرتبكة نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه التغييرات ودرجتها ولذلك يرى فريد مان أنه يجب تثبيت الاحتياطي النقدي ثباتا دائما عند مستوى معين، ولكن يقترح البعض الآخر استعمال نسب متغيرة باستمرار لأنها توفر الاحتياطات النقدية الفائضة لدى البنوك التجارية التي تقيها آثار تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، إلا أننا نميل إلى تثبيت هذه النسبة حتى تكون البنوك التجارية على علم بها منذ البداية لأخذ احتياطاتها وحذرهما من بداية النشاط وحتى تكون البنوك والبنك المركزي متعاونين على تنفيذ وإنتاج السياسة النقدية المرغوبة والمسطرة، ورغم ما يقال على أداة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أو الإجباري من قلة المرونة وضعف فعاليتها إلا أنها تتسم بأكثر فعالية وأقل كلفة من سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية وخاصة في البلدان النامية نظرا لعدم توافر أسواق مالية ونقدية واسعة .

المبحث الثاني : الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

تهدف الوسائل الكمية للسياسة النقدية التي تعرضنا إليها في المبحث السابق إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية ويكون هذا التأثير عاما دون تمييز، إلا أن هذا مضر ببعض الأنشطة الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها أيضا، ولذلك فإن البنك المركزي يستخدم أدوات كيفية أو

¹ علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية 1998، ص 195 .

نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي، وهذه الأدوات كثيرة يمكن أن نلخصها في أداتين هما : سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض، وهو ما سنقوم بشرحه في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : سياسة تأطير القرض:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود، بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية¹، ويسمى أيضا تخصيص الائتمان وقد استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنكلترا، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم .

ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة على وضع سياسة تأطير القرض، ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، كما يقيد الائتمان نحو البعض الآخر الذي يكون سببا في إحداث التضخم، ويمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعيار أجل القروض، فقد تقيد بعض القروض سواء قروض قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل .

أما عندما ينتشر التضخم بحدة فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قرض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض، و استخدم هذا الأسلوب كأداة للسياسة النقدية كإجراء مضاد للتضخم بشكل خاص سنة 1948 في فرنسا لأول مرة، وعادة ما تكون سياسة تأطير القرض مرافقة ببرامج استقرار للكتلة النقدية، يشمل كذلك النقل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة² وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن التخفيف من حدة نظام تأطير القروض عن طريق :

تحديد العتبات التي تطبق عند تجاوزها الاحتياطات الإضافية، و تحتسب هذه العتبات أو السقوف بعد الأخذ بعين الاعتبار إلى جانب القروض الممنوحة خلال سنة معينة الزيادة التي تحدث على الموارد المستقرة .

الاستثناء من نظام الاحتياطات الإضافية لبعض القروض التي تكون معفية أيضا من الاحتياطات العادية، والاستثناء من الاحتياطات الإضافية لقروض خاضعة للاحتياطات العادية : (يتعلق هذا النظام ببعض القروض كالقروض للتصدير وللاستثمار وبعض القروض العقارية المحددة ... إلخ)

وبشكل عام لم يحقق نظام تأطير القروض في البلدان التي طبقتها الضبط المطلوب للقروض (القرض للاقتصاد الوطني، القروض للخزينة) وهذا يعود لما يلي³:

¹ فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 422 .

² وسام ملاك، مرجع سابق، ص 256

³ محمد متولي أحمد الموجي، سياسة الائتمان المصرفية في مصر (1961، 1981) رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، 1985، ص 172 .

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخرينة .
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد .
- معالجة انتقائية أي لم يعد فقط ضابطا كميا بل نوعيا .
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى إلى الاقتراض بالنقد الأجنبي .

المطلب الثاني : السياسة الانتقائية للقرض

للقيام بسياسة تطير القرض يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك وهي :

تسديد خريزة الدولة لجزء من الفوائد من أجل تكلفة القرض المتعلق ببعض أنواع التمويلات المتعلقة بالتصدير أو بالسكن أو الزراعة أو الصناعة أو المهن الحرفية , والجزء الذي تأخذه الخريزة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القرض وكلفة الموارد التي تمول القرض وقد يأخذ شكل الإعانة المباشرة من طرف الدولة .

إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف : عندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض مثل قروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي .

فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم : تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها, وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية .

سياسة التمييز في أسعار الفائدة : لعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وعلاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها إيطاليا وفرنسا خلال النصف الأول من السبعينات (2)، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين، كما هو الحال في القطاع الفلاحي في الجزائر الذي يشهد تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة وأسعار الفائدة على القروض المقدمة للحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة وتخفيض أسعار الفائدة على القروض المقدمة لتمويل عمليات التصدير .

وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي : والغرض من وضع قيود على تنظيم أو تقييد الائتمان الاستهلاكي هو كبح الطلب على البضائع، و يستخدم هذا التقييد للتقليل من التضخم في الاقتصاد، و طبقت هذه الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1941، وكانت السلع المقصودة هي السيارات، الدراجات النارية، الطائرات، الزوارق، آلات الغسيل، الطبخ والثلاجة والتلفزيون ... إلخ، وفي فرنسا كان الحد الأدنى للدفعة المقدمة على مشتريات التقسيط لبعض البضائع الاستهلاكية قد زاد في مارس 1969 من 20 إلى 30% و خفض الحد الأقصى لفترة التسديد من 21 إلى 18 شهرا، لكن في سبتمبر من نفس السنة زيد الحد الأدنى

للدفعة المقدمة مرة أخرى من 40-50 %، وخفضت فترة التسديد أكثر إلى خمسة عشرة شهرا، وفي الجزائر فقد تم إلغاء الائتمان الاستهلاكي تماما في سنة 1970 بهدف استغلال القروض في الجانب الإنتاجي وليس الاستهلاكي .

تغيير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية : يستعمل البنك المركزي تحديد المبلغ أو الهامش الذي على المشتري أن يدفعه للبنوك التجارية عندما يريد شراء الأوراق المالية، ويعرف المبلغ الحدي على الشراء بأنه الفرق بين سعر شراء أوراق مالية بقيمة سوقية مقدارها 20 ألف دينار تتطلب قرضا بقيمة 8 آلاف دينار للحصول على تلك الأوراق، فإن المبلغ الحدي أو الهامش الحدي يساوي 12 ألف دينار أي 60% من قيمة الورقية، أما قيمة القرض الذي يجب أن يحصل عليه المشتري تساوي 40% من قيمة الأوراق، وبهذا يستطيع البنك المركزي في أوقات التضخم أن يرفع الهامش الحدي إلى 70 % . ويؤدي ذلك إلى انخفاض منح قيمة القروض ليصبح 30 % وفي حالة الانكماش يكون العكس ¹.

اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقته في منح القروض عندما تتجاوز القروض حدا معيناً .

متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد : يشترط البنك المركزي مسبقا للحصول على إجازات الاستيراد أو التحويل الأجنبي إيداعات مسبقة توضح من قبل المستوردين لديه، وهي طريقة لتقييد الاستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات للبلد، وقد أدى هذا الأسلوب إلى التأثير على الاحتياطات النقدية والمقدرة الاقراضية للبنوك التجارية إلى الدرجة التي أدت إلى تمويل المستوردين بهدف توفير هذه الإيداعات المسبقة وطبقت هذه الأداة في كثير من الدول وقد استعملت لأول مرة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا لفترة ما بعد الحرب لكنها أظهرت عدم نجاحها في العديد من البلدان خلال السنوات الأخيرة، لأن تأثيرها كان ظرفيا ومحدودا، ورغم هذا فهو إجراء يدعم السياسات الأخرى للحد من الاستيراد الفائض عن الحاجة أو من استيراد السلع غير الضرورية .

ويمكن القول بشكل عام أن هذه الأدوات الكيفية تستعمل لتجنب التأثير الشامل الذي تخلفه الأدوات الكمية، وبالتالي فهي تقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة، ومنحها لقطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني، ولهذا تبدو فعاليتها في التأثير على توزيع القروض بين الأنشطة المختلفة، كما أن هذه الأدوات مكملة لأدوات الرقابة الكمية ولكن هذه الأدوات لا تتمتع بنجاح كبير، وإنما تتوقف على طالبي القروض أو المستفيدين من القروض عندما يقومون باستعمال هذه القروض في الهدف المنفق عليه مع البنك ولا فالنتيجة لا تكون مرضية لزيادة فعالية أدوات الرقابة الكيفية .

المطلب الثالث : الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الأدوات والوسائل الكمية والنوعية للوصول إلى الأهداف المنشودة حسب الظروف الاقتصادية السائدة للبلد المعني، ويتوقف نجاح استخدام هذه الأدوات على مدى استجابة الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والمصرفية خاصة لقبول هذه الإجراءات، وقد لا تكون كافية في بعض

¹ محمد زكي شافعي، مقدم في النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 314، 316 .

الظروف، ولا تظهر نجاحا كبيرا في الوصول إلى التأثير المطلوب على كمية القروض أو على اتجاهاتها وكيفية توزيعها، ومن ثم فإن للسلطات النقدية إجراءات أخرى مباشرة وهذا ما يسمى بالرقابة المباشرة، وتتنوع هذه الإجراءات كالتدخل المباشر في أعمال البنوك التجارية والإقناع الأدبي والمعنوي، ومن أهم هذه الأدوات المباشرة المستخدمة ما يلي :

توجيه نصائح وإرشادات مباشرة إلى البنوك والمؤسسات المالية بصفة عامة، تفصل فيها أنواع القروض المفضلة لدى البنك المركزي وتوضع سقوفا ائتمانية متعلقة بكل قطاع اقتصادي، كما أن البنوك ملزمة بتقديم تقارير دورية عن القروض الممنوحة لهذه القطاعات، وتتم دراستها من قبل البنك المركزي، وعلى هذا الأساس يمكن أن يقوم بتقديم إنذارات للبنوك التي لم تطبق التوجيهات، وقد يصل الأمر إلى حد اتخاذ عقوبات ضدها يسعى راسمو السياسة النقدية إلى التأثير على البنوك والمؤسسات المصرفية من خلال سياسة الإقناع الأدبي أو كما تسمى أيضا بسياسة المصارحة، وتتمتع البنوك المركزية العريقة والرائدة بهيئة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما مما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات، والخطب لتغيير اتجاه هذه المؤسسات إلى الاتجاه المطلوب إتباعه لتنفيذ سياسة نقدية معينة وتفضيل سياسات محددة دون غيرها¹، كما يقوم بإصدار الأوامر والتعليمات للبنوك التجارية مجتمعة أو لأي بنك على انفراد بقصد إجبارها لاتخاذ مسلك معين في مزاولة نشاطها الإقراضي، كما نقوم بتحديد النسبة بين رأس المال والاحتياطي للبنوك من جهة وحماية أصولها من جهة أخرى .

يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري (شهري أو نصف سنوي، أو سنوي) حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك التعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها، وحجم الودائع والقروض بها.. إلخ

يستعمل البنك المركزي لتسيير شؤون النقد التشاور مع البنوك التجارية وخاصة عند صياغة السياسة القرضية أو الائتمانية للجهاز المصرفي، وذلك بالتشاور مع مسؤولي البنوك وحضورهم اجتماعات البنك المركزي التي يعقدها دوريا أو كلما دعت الحاجة للاجتماع .

وعلى العموم فإن أسلوب الرقابة المباشرة على الائتمان يكون مفيدا لعلاج التضخم أكثر من حالات الكساد لأن إلزام البنوك بالحد من التوسع في منح القروض يكون ممكنا أكثر من إلزامها بالزيادة في منح القروض².

المبحث الثالث : تقييم أدوات السياسة النقدية

سنقوم في هذا المبحث بتقييم أدوات أو وسائل الرقابة الكمية والنوعية والمباشرة للتحكم في الائتمان ومنه السيطرة على عرض النقود .

المطلب الأول : تقييم الأدوات الكمية للسياسة النقدية

¹ أمين رفعت المحجوب، محاضرات في النقود والاقتصاد، دار النهضة العربية، مصر 1994، ص 195 .

² محسن أحمد الخضيرى، المرجع السابق، ص 418

تمت دراسة أدوات السياسة الكمية، والتي تسمى أيضا بالأدوات العامة وهي أداة معدل إعادة الخصم، السوق المفتوحة وتغيير الاحتياطي الإجباري، وناقشنا كيفية التحكم في عرض النقود والائتمان لكل أداة ولكن بقي تقييم هذه الأدوات و معرفة أيها أكثر كفاءة من الأخرى بشكل منفرد وعندما تكون مجتمعة .

يرى فريدمان أنه ليس من الضروري استعمال الأدوات الثلاث عندما تستطيع أداة واحدة أن تؤدي وظيفتها كاملة، لأنه ناشد تحسين أداء البنوك المركزية في السيطرة على عرض النقود والتركيز على نمو النقود حتى نتجنب آثار عمليات الخصم والتغيير في نسبة الاحتياطي النقدي (1)1، إلا أن المسؤولين في البنوك المركزية يقولون بأن عملية الخصم ضرورية لتزويد البنوك بأرصدة احتياطية للتكيف وتزويد النظام المصرفي ككل بسيولة في حالة الطوارئ .

إلا أن استعمال أدوات السياسة النقدية يتطلب أحيانا الجمع بين أداتين أو أكثر للتحكم في عرض النقود والائتمان، وخاصة التنسيق بين عمليات السوق المفتوحة وسياسة معدل إعادة الخصم .

عندما يرغب البنك المركزي في تخفيض الائتمان من أجل محاربة التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة، يقوم ببيع أوراقه المالية فتقابلة البنوك التجارية مشتريه لها وهو ما يخفض احتياطياتها فتضطر البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها لدى البنك المركزي، ويستطيع هذا الأخير أن يقوم برفع معدل إعادة الخصم ، وذلك حتى يضمن نجاح سياسته فترتفع أسعار الفائدة على القروض وعلى السندات، وهذا ما يدفع المودعين إلى الاكتتاب في السندات، و يؤدي هذا إلى انخفاض سيولة البنوك، وبالتالي انخفاض ائتمان البنوك، وأحيانا تعمل بعض البنوك على تجنب انخفاض احتياطياتها أي تجنب زيادة مديونيتها للبنك المركزي، ولكن بفعل ضغط الحاجة الذي تكون فيها هذه البنوك لإيجاد مبالغ لتسديد ديونها نحو البنك المركزي، تقوم باستخدام احتياطات ثانوية، وهذا بدوره سيخفض الائتمان ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة .

أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يستطيع أن يقوم بالجمع بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، فيدخل مشتريا للأوراق المالية وهذا ما يجعل احتياطيات البنوك التجارية، في حالة جيدة، ولكن قد لا يكون هذا الإجراء كافيا لأن البنوك التجارية قد تستخدم مبالغ من هذه الاحتياطيات لتسديد ديونها إلى البنك المركزي، أو قد تقوم بشراء أصول أخرى أكثر إيرادا وقد لا تتخفص أسعار الفائدة بل ترتفع، وفي هذه الحالة يلجأ البنك المركزي إلى تدعيم ذلك بأداة أخرى وهي تخفيض معدل إعادة الخصم، وهو يؤيد طرح التنسيق بين أدوات السياسة النقدية وخاصة بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، نظرا لكفاءة عملهما مع بعضهما بدلا من عمل كل أداة واحدة بمعزل عن عمل الأخرى .

أما أداة الاحتياطي القانوني فلا تستخدم كأداة عامة للسياسة النقدية بكثرة مثل استخدام أداتي عمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، لأن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني يريك الخطط المستقبلية للبنوك، كما أنه لا يفرق بين البنوك وإن أي تغير في نسبة الاحتياطي القانوني يحدث تأثيرات مهمة على احتياطيات البنوك مما يجعل البنك المركزي يضطر إلى استعمال أداة أخرى لمكافحة عمل أداة الاحتياطي مثل عمليات السوق المفتوحة للتخفيف من أثر تغيير الاحتياطي على الودائع وإقراض البنوك، وهذا يكون صحيحا في الدول

المتقدمة لأنها تملك أسواقاً نقدية ومالية متطورة، أما في الدول الآخذة في النمو فإنها لا تمتلك مثل هذه الأسواق وإن وجدت فهي غير متطورة، ولكن يمكنها التحكم في الائتمان عن طريق أداة الاحتياطي الإجباري.

المطلب الثاني : تقييم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

إن من أهم التبريرات لاستعمال الأدوات الكيفية هي تجنب التأثيرات غير المرغوب فيها التي تتولد على استعمال الأدوات الكمية، وخاصة أن تأثيراتها تكون شاملة ولا تفرق بين القطاعات والأنشطة المختلفة، كما تستخدم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية للرقابة على الائتمان الصادر من البنوك بغرض مساعدة الأدوات الكمية لزيادة التأثير على الائتمان وتوجيهه إلى مجالات الإنتاج التي تريد الدولة تشجيعها، أو الحد من التوسع فيها .

إن استعمال الأدوات الكيفية في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول الآخذة في النمو، ففي الأولى قد ترفع الطلب على الاستهلاك نتيجة وفرة الإنتاج، ولهذا فهي تعتمد مثلاً لتحريك الطلب الاستهلاكي فتشجع القروض الاستهلاكية، في حين تستخدم الدول المتخلفة أدوات كيفية للحد من توجيه القروض لزيادة الاستهلاك وتسعى لتوجيه القروض نحو زيادة الإنتاج، وهذا قد لا يجعل هذه الأدوات ذات فعالية إلا إذا استعملت القروض الموجهة إلى المجالات المحددة لها من طالبي القروض، وإلا فإن أدوات هذه الرقابة لن تنجح في تحقيق المطلوب منها .

فمن إيجابيات سياسية تأطير القرض أنها تسمح بمراقبة المصدر الأساسي لخلق النقود وبالتالي الكتلة النقدية، ولكن هذا المبدأ يعاب عليه أنه لا يسمح إلا بمراقبة مصدر واحد من مصادر عرض النقود وهو مصدر قروض للاقتصاد وهو إحدى مقابلات الكتلة النقدية ويهمل الأجزاء الأخرى كالقروض للخرينة، الذمم (على الخارج)، ثم إن هذه الأداة خاصة فقط بمراقبة العرض النقدي ولا تهتم بالطلب على النقود، كما أن أدوات الرقابة الكيفية قد تكون مفيدة أكثر في الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الموجه، لأنه في البداية تكون المشاريع ذات الأولوية معروفة، وبالتالي توجه إليها القروض، و تكون هذه الأدوات في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي الحر عديمة الفعالية نتيجة لاستخدام القروض المحصل عليها في مجالات قد تكون غير مرغوب في تشجيعها من طرف الدولة .

أما في الدول النامية فتكتسي هذه الأدوات أهمية كبيرة نتيجة لندرة رأس مال، وبالتالي استعمال الأموال فيما يخدم المشاريع ذات الأولوية كقطاع التصدير والفلاحة والسكن، مع تجنب تمويل قطاعات المضاربة والاستهلاك والقطاعات غير المنتجة، ومن ثم فإن هذه الأدوات تكون مدعمة لتوجيه الائتمان إلى المشاريع التنموية ذات الأولوية في الدولة .

المطلب الثالث : تقييم الأدوات الأخرى

يبدأ البنك المركزي حسب هذه الأدوات بإقناع البنوك والمؤسسات المالية بإتباع سياسة متسقة مع ما يهدف إليه من أغراض لما يمتلكه من قوة أدبية على باقي البنوك، وإذا لم تستجيب فيقوم بإصدار الأوامر والتعليمات الإجبارية على البنوك، ثم تقديم توجيهات ونصائح إلى البنوك والمؤسسات المالية وهذه التوجيهات والتعليمات تعتمد على مكانة البنك المركزي بين البنوك الأخرى، وقدرته على التأثير في الائتمان الصادر إلى

البنوك التجارية، كما يتدخل في هذه السياسة محافظ البنك المركزي محاولاً إقناع البنوك التجارية بكفاءة هذه الأداة، وتتوسع التشريعات المتعلقة بالبنك المركزي في البلاد النامية في منح سلطات الرقابة المباشرة على الائتمان نظراً لعدم فاعلية أدوات الرقابة الكيفية .

خلاصة و استنتاجات :

إن الأجهزة المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية هي السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية، ويعتبر البنك المركزي هو المسؤول المباشر عن تصميم السياسة النقدية وتنفيذها ويستخدم في ذلك أدوات كمية ونوعية، وأخرى مباشرة .

إن سياسة معدل إعادة الخصم هي من السياسات الكمية، وتعتبر من أقدم السياسات وتتلخص في تغيير هذا المعدل حسب رغبة البنك المركزي في الارتفاع أو الانخفاض وذلك وفق الظروف الاقتصادية للمجتمع، وهذا المعدل يؤثر بدوره على مقدرة البنوك التجارية على الإقراض بالانخفاض عندما يرتفع معدل إعادة الخصم وترتفع مقدرة البنوك التجارية إذا انخفض هذا المعدل، و تتوقف فعاليتها على عوامل مثل اتساع سوق النقد، ومدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي .

يتدخل البنك المركزي إما بالبيع أو الشراء للأوراق المالية في السوق المفتوحة، وذلك بهدف التأثير على سيولة البنوك إما بالارتفاع في حالة بيع لأوراق المالية، وإما بالانخفاض في حالة البيع، وتمتع هذه الأداة بفعالية كبيرة لأن عمليات السوق المفتوحة بيد البنك المركزي المسيطر على الائتمان، و يتوقف نجاحها على وجود أوراق كافية في السوق واتساع هذه السوق .

إن نسبة الاحتياطي الإجمالي هي إلزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، فعندما يظهر التضخم فإن البنك المركزي يقوم بزيادة رفع هذه النسبة، وعندما تكون حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض هذه النسبة .

إن الأدوات الكيفية (النوعية) هي أدوات تعتمد على التأثير الجزئي في بعض القطاعات وليس التأثير الشامل فيها، فإذا رغب البنك المركزي في تشجيع بعض القطاعات فإنه يقدم تسهيلات تمويلية إلى هذه القطاعات ويأمر البنوك التجارية بذلك وإذا أراد أن يحد من التمويل الموجه إلى قطاعات معينة نتيجة ظهور بعض التيارات التضخمية فيها، فيستعمل سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض .

هناك أدوات مباشرة للسياسة النقدية تتمثل في تقديم التوجيهات والنصائح للمؤسسات المصرفية والمالية تفصل فيها أنواع القروض المفضلة لدى البنك المركزي، كما يسعى البنك المركزي إلى التأثير على البنوك التجارية من خلال الإقناع الأدبي والمقالات في الصحف والمجلات لتغيير اتجاه هذه المؤسسات نحو الاتجاه المرغوب فيه لتنفيذ السياسة النقدية المرسومة .

تقيم أدوات السياسة النقدية على أساس فعاليتها، ولكنها تختلف من بلد لآخر فالبلدان المتقدمة تستطيع أن تعتمد على بعض الأدوات، وتكون لها فعاليتها وأثرها كالسوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، وهذا يعود لتوفر أسواق نقدية ومالية كبيرة، ويكون فيها التعامل بالأوراق التجارية بشكل كبير و تداول الأسهم والسندات

باستمرار، بينما لا يمكن أن تكون هاتين الأداةين ذات فعالية في البلدان المتخلفة نتيجة لضيق السوق النقدية والمالية، ومازالت هذه الدول تعتمد على أداة الاحتياطي الإجباري أكثر، مع سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية و السياسة المباشرة للتأثير على سيولة البنوك التجارية .

الخاتمة:

يعبر مصطلح السياسة النقدية عن تلك الإجراءات المطبقة من طرف السلطة النقدية بهدف التحكم في الأوضاع النقدية والائتمانية في الاقتصاد، تحقيقاً لأهداف عامة تتمحور حول تحقيق الاستقرار في الأسعار وزيادة حجم الناتج الوطني، رفع مستويات التشغيل وتحقيق التوازن الخارجي، وعن طريق أهداف وسببية تتمثل في التحكم في أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومراقبة المجمعات النقدية .

وتحقيقاً لأهداف السياسة النقدية، يعتمد البنك المركزي على أساليب مختلفة ومتنوعة، قد تكون غير مباشرة، (إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني والسوق المفتوحة)

تستهدف التأثير في حجم النقد والائتمان وبما يسمح بتحقيق التوازن في سيولة السوق النقدية عن طريق حصر التغيرات في سعر الفائدة بشكل يتلائم مع ظروف السوق واحتياجات التمويل .

وقد تكون هذه الأساليب مباشرة تستهدف التأثير في نوع الائتمان ووجهته، وتقتضي الموافقة المبدئية للسلطة النقدية على منح البنوك لأنواع معينة من القروض أو قيامها بأنواع معينة للاستثمارات دون أن يكون لقوى السوق أي اثر على ذلك .

أن طبيعة الساسة النقدية وفعاليتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة البيئة الاقتصادية وخصائص الهيكل الاقتصادي، من حيث درجة تقدمه ونموه واستقراره والتي تنعكس على درجة تطور أجزائه المالية، وعليه يبدو من المنطق أن تكتسي السياسة النقدية في الدول النامية كالجرائم خصائص معينة ترتبط بميزات هذه الدول فالسياسة النقدية في الدول النامية خصائص تتميز بمحدوديتها وقلة فعاليتها، حيث يرجع ذلك إلى ظروف وخصائص هذه الدول من حيث تكوينها المالي إضافة إلى محدودية نظامها النقدي وأسواقها المالية وقلة الإنتاج والانعزال عن العالم الخارجي .

تعرف السياسة يعبر النقدية المعاصرة تحولات جذرية أبرزها المحيط العالمي بما يشهده من تغيرات في ظل العولمة ،وهو ما خلق تحديات جديدة أمام السياسات النقدية في الدول النامية التي أصبحت حالياً في مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، وبمساعدة الهيئات المالية الدولية وما تفرضه من شروط إدارة السياسات الاقتصادية عموماً والنقدية على وجه الخصوص وعليه فإن الدول النامية أصبحت ملزمة بتحرير سياستها النقدية وجعلها أكثر مرونة وتوافقاً مع شروط السوق المالية وذلك من خلال إصلاح أنظمتها المصرفية خصوصاً عن طريق منح الاستقلالية الذاتية لبنوكها المركزية، وتبني استراتيجيات أكثر حداثة لإدارة سياستها النقدية كأسلوب استهداف التضخم، بغية تحقيق نمو اقتصادي لتجنب الوقوع في الأزمات النقدية والمالية في وقتنا الحالي.

قائمة الكتب :

- ن النقود والصيرفة والسياسة النقدية الدكتور علي كنعان الطبعة الأولى 2012
- ن أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية - مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، (مؤسسه شباب الجامعة، إسكندرية، 1998) .
- ن أمين رفعت المحجوب، محاضرات في النقود والاقتصاد، دار النهضة العربية، مصر 1994.
- ن خالد واصف الوزيني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. (دار وائل للنشر، عمان، 2000).
- ن ماجدة مدوخ، إعلالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة - دراسة حالة الجزائر -" (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2002/2003).
- ن م.أ.ج دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، 1987.
- ن محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، ترجمة أمين شفير، الجزائر ، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، طبعة 1995
- ن محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة 2011
- ن محمد زكي شافعي، النظم المصرفية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، رسائل في التخطيط القومي رقم 49 لـ لجنة التخطيط القومي القاهرة، 1957 .
- ن محسن أحمد محمد الخضير، التضخم الهيكلي في الدول الافريقية، جمهورية غانا، حالة دراسية، رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات الافريقية ، 1984 , جامعة القاهرة .
- ن محمد خليل برعي، عبد الهادي سويفي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة
- ن محمد متولي أحمد الموجي، سياسة الائتمان المصرفية في مصر (1961، 1981) رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، 1985.
- ن محمد خليل برعي، عبد الهادي سويفي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة .
- ن محمود يونس، كمال أمين الوصال، اقتصاديات: نقود وبنوك وأسواق مالية. (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005
- ن عبد المنعم السيد علي، اقتصادات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن 1999.
- ن فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي. (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003)،

قائمة المراجع:

ن عبد المجيد قدي، يدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003) .

ن علي عبد الفتاح ابو شرار، الازمة المالية العالمية الراهنة ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان ،الطبعة الاولى ، سنة 2011،

ن صالح مفتاح،_محاضرات في الاقتصاد النقدي. (غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/2002) .

ن Le détail des plans de sauvetage nationaux chtt://www.challenges14.10.
ن Thomas , F Cargill , Money , The Financial System monetary policy, pp 298 ,
299

المواقع الالكترونية:

ن أشرف كمال، الاسباب الحقيقية لتراجع اسعار النفط، www.arabic.sputniknews.com

ن أنس بن فيصل الحجي، أسباب انخفاض أسعار النفط، www.aljazeera.net

ن دياردو نونكياس، الاحتجاجات في البرتغال، www.marefa.com

ن ريتشارد أندريس، www.bbc.com

ن كينيث روغوف، إرث أزمة الديون الأوروبية، www.aljazeera.net

ن عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، www.iefpedia.com

ن علي عباس عبد الجليل، اثار الازمة على الاقتصاد الجزائري، www.maspalitiqes.com

ن عبدو الامير و رحمة العبود، أزمة الديون الدولية وأبعادها وأثارها على دول العالم،

www.alhewar.org



